نظرية إدارة الاقتصاد الإسلامي ونظريات الاقتصاد الوضعي
«الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي نموذجًا» – "دراسة مقارنة"

إعداد:

الأستاذ / مُحَمَّد شريف بن كمال محي مشوّح

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة المالايا – كوالالمبور – ماليزيا

الدكتور/ أحمد سفيان بن تشي عبد الله

الأستاذ بأكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة المالايا – كوالالمبور – ماليزيا

الدكتور/ فضيلة بنتي منصور

الأستاذ بأكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة المالايا – كوالالمبور – ماليزيا

ملخص

إنَّ ما يشهده العالم اليوم في مجال الاقتصاد وإدارة الأموال والأعمال من انفلات واضح من أحكام الدين، ومن مبادئ الأخلاق، وانسلاخ نسبي متفاوت من قيم الإنسانية، ولهاثه المحموم وراء المادة وتحصيل المال بجميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وما وصل إليه هذا العالم من فساد إداري ومالي أدّى إلى تكاليف يومية باهظة تدفعها البشرية من دماء أبنائها وأموالهم وبيئاتهم؛ كل ذلك أظهر الحاجة إلى البحث عن اقتصاد بديل موجَّهٍ بإدارة منضبطة بمسلَّمات المبادئ الإنسانية، اقتصاد محكوم بقوانين تضبط التعاملات المالية والإدارية، وأحكام لا تخرج عن الخطوط العامة للشريعة الإسلامية التي اهتمت بالروح اهتمامًا لا يقل عن اهتمامها بالمادّة في اعتراف موازٍ لخصوصية الزمان والمكان والأشخاص؛ في تفعيل لطاقة مهدورة؛ طاقة العقيدة التي لو تمّ تفعيلها لأشرفت على التوجيه والبناء والتنمية والرقابة، ولخَلقت الدافع لعمل كل متطلبات الاستخلاف والاستعمار في الأرض بأقل التكاليف الممكنة، وعليه:

فإنّ بحث «نظرية إدارة الاقتصاد الإسلامي ونظريات الاقتصاد الوضعي "الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي نموذجًا"، "دراسة مقارنة"» يأتي ليفتح باب وضع الأساس النظري لإدارة الاقتصاد أمام الباحثين لتنقيحه وتطويره والبناء عليه، في تفعيل لمفردات الدين: العقدية والعبادية والأخلاقية، فجاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

عرض الباحث في مبحثه الأول باختصار لنموذجين حديثين: الاقتصاد الرأسمالي، والاقتصاد الاشتراكي، وعرض للاقتصاد الإسلامي أيضًا، في إدراج لسؤال كبير عن سبب إغفال غالب كتّاب وباحثي الاقتصاد—ولاسيما الكتاب الغربيين- وجود دور للاقتصاد الإسلامي وأثره الإيجابي في دفع وتقويم وتقنين وقيادة المسيرة الاقتصادية الإنسانية في مرحلة تاريخية ما.

وفي المبحث الثاني: أوضح الباحث رؤيته وتصوّره لنظرية إدارة الاقتصاد الإسلامي وأسسها، وفرضها، وتصوره لهيكلها الرياضي، وتطبيقه، وتحليله، وآلية إنتاجها، وأبعادها، وميّزتها، وأهمية نظرية الأسس، وقضاياها الأساسية، وضرورة العمل بمقتضاها.

الكلمات الدلالية "المفتاحية": نظرية، إدارة، اقتصاد.

Abstract

Today's world of economy, financial and business management has become imbued with detachment from the teachings of the True Religion, morality and humanity. It aims at collecting money with all legal and illegal means, in widespread administrative corruption which has resulted in catastrophic consequences on mankind at all levels. Therefore, there is an urgent necessity for an alternative targeted economy regulated with the principles of humanity and the laws which control the financial and administrative dealings, and governed with the Islamic Sharia laws which have equally focused on both the spiritual and the material aspects, preserving the uniqueness of time, place and individuals, as well as on the missing power of belief in order to promote guidance, development and control. Accordingly, this research paper aims at providing the basis for the researchers by providing the Theory of the Management of Islamic Economics and the theories of Positive Low Economics: "the Capitalistic Economics and Social Economics as Models" "a Comparative Study", as well as revising and developing it by activating the religious terminology regarding worship, belief and morality. The research consists of an introduction, two parts, and a conclusion. The first part reviews the most important contemporary economic approaches: the capitalistic economics, the social economics, in addition to a review of the Islamic economics. It raises an important question regarding the reason that the majority of economist writers and researchers, especially in the West, overlook the importance of Islamic economics and its vital role in enforcing and promoting the economic situation of humanity during a certain period of history.

In the second part, the researcher stated his conception of the theory of foundations; its mathematical structure, application, analysis, the procedure of production, dimensions, advantages, importance, as well as it basic issues and the need to act accordingly.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن بحث «نظرية إدارة الاقتصاد الإسلامي ونظريات إدارة الاقتصاد الوضعي: "الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي نموذجًا"، "دراسة مقارنة"» يأتي كمحاولة جادّة لبلورة نظرية إسلامية قادرة على حلّ ما يعاني منه العالم من معضلات اقتصادية وفق منهجية علميّة، وقد تناوله الباحث وفق المنهجية التالية:

أولًا: نبذة عن البحث: لا خلاف بين علماء الأمة الإسلامية أن الله تعالى قد تعبدنا بأحكام المعاملات مثلما تعبدنا بأحكام العبادات، وأن منها الواجب والحرام والمباح والمكروه والمندوب، وأنها أحكام معتبرة لا يمكن إغفالها أو إقصاؤها عن الواقع واستبدالها بأحكام وضعية مهما كانت الحجج.

كما أنه لا خلاف أيضًا بأن للشريعة الإسلامية مرونة منضبطة تساير الواقع والوقائع ولا تخرج على الثوابت، ما يعطيها قدرة فذّة على إعمال أحكامها وإنفاذ فلسفتها في التعامل مع مختلف البيئات والأزمان والأشخاص؛ ولا خلاف أيضًا بين العقلاء عمومًا وأئمة الفقه الإسلامي خصوصًا بأثر الدين: عقيدة وشريعة وأخلاقًا في توجيه الاقتصاد وعموم المعاملات والتصرفات المالية والإدارية؛ ذلك أنّ إدارة أيّ اقتصاد لابد لها أن تكون قد بُنيت على فلسفة معينة تحكم توجهه وتضبط تعاملاته، وهذه الفلسفة ما هي إلا نتاج فكر واعتقاد معين.

وإنّ ما يشهده العالم اليوم في مجال الاقتصاد وإدارة الأموال والأعمال، من انفلات واضح من قيم الدين، ومبادئ الأخلاق، وانسلاخ نسبي من الفطرة الإنسانية، ولهاثه وراء المادة وتحصيل المال بجميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وما وصل إليه هذا العالم من فساد إداري ومالي أدّى إلى تكاليف يومية تدفعها البشرية من دماء أبنائها وأموالهم وبيئاتهم؛

كل ذلك أظهر الحاجة إلى البحث عن اقتصاد بديل بإدارة منضبطة، وبمبادئ إنسانية وأحكام ربانية تضبط التعاملات المالية والإدارية، وقوانين لا تخرج عن المبادئ العامة للشريعة، ولا تغفل خصوصية الزمان والمكان والأشخاص في تفعيل لطاقة مهدورة؛ هي طاقة العقيدة التي لو تمّ تفعيلها لأشرفت على التوجيه والبناء والتنمية والرقابة وإعمار الكون كله وفق المنهج الرباني، ولأوجدت الدافع لعمل كل ذلك بدون تكاليف تُذكر، أو طاقات تُهدر، وعليه:

فإنّ بحث «نظرية إدارة الاقتصاد الإسلامي ونظريات إدارة الاقتصاد الوضعي: "الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي نموذجًا"، "دراسة مقارنة"» يأتي ليضع الأساس النظري لإدارة الاقتصاد الإسلامي في تفعيل لمفردات الدين: العقدية والعبادية والأخلاقية، وليفتح بابًا أمام الباحثين لتنقيحه وتطويره والبناء عليه، وقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة.

ثانيًا: حدود البحث ومجاله: وأما مجال البحث فهو الاقتصاد وإدارته، وأما حدوده: فتشمل إدارة الاقتصاد الإسلامي من الجانب النظري مقارنًا، ومحاولة تأطيره في نظرية مميزة له عن باقي الأنظمة الوضعية.

ثالثًا: مصطلحات البحث: ومصطلحات البحث هي ذاتها الكلمات المفتاحية للبحث، والذي يُشكّل تناولها المدخل المفاهيمي للبحث، وقد يتناولها الباحث مرتّبة كما وردت في العنوان كما يلي:

١- النظرية: في اللغة من النظر، و«النظر: حسُّ العين، نَظَرَهُ ينظره نظرًا ومنظرًا ومنظرة ونظر إليه...والنظر تأمل الشيء بالعين ... وإذا قلت نظرت إليه لم يكن إلا بالعين، وإذا قلت: "**نظرت في الأمر**" احتمل أن يكون تفكرًا فيه وتدبرًا بالقلب»[(١)].

(١) ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم بن علي، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي، (المتوفى: ٧١١هـ)، **لسان العرب**، مادة: نظر.

وأما في الاصطلاح؛ **فالنظرية**: فرض علمي يربط عدّة قوانين ببعضها ويردها إلى مبدأ واحد يمكن أن نستنبط منه حتمًا أحكامًا وقواعد(١).

٢- الأسس: جمع أساس، وهو في لغة العرب: كلُّ مُبْتَدَإٍ شيءٍ، والأُسُّ والأَساس أَصل البناء(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة:١٠٩].

وأما تعريفه اصطلاحًا: هو مجموع ما تتقوَّم به الأرضيَّة التي تبتنى عليها أي قاعدة من الأمور الحسيّة والمعنويَّة(٣)، ومن التعريف يمكن أن نستنبط كون الأساس غير القاعدة؛ إذ هو سابقٌ لها، ممهّد لإنشائها عليه.

٣- الإدارة: لم أجدها في المعاجم القديمة، وعرَّفها «المعجم الوسيط» في مادة (أَدَارَ) حول الشيء: دار، وعن الأمر: طلب منه أن يتركه، وفلانًا على الأمر: طلب منه أن يفعله، والشيء: جعله يدور، وجعله مدورًا، والعمامة حول رأسه: لفّها، والتجارة: تعاطاها وتداولها من دون تأجيل(٤).

وأما في الاصطلاح؛ فهي: «النشاط المنظِّم للوسائل والجهود التي تبذل من أجل تحقيق الغايات والأهداف»(٥)، وقد وردت في الكتاب العزيز بصيغة الفعل، قال سبحانه: ﴿إِلَّآ أَن

(١) **المعجم الفلسفي**، إصدار مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣م، مادة: نظر، ص٢٠٢.

(٢) ابن منظور،لسان العرب، (مصدر سابق)، مادة: أسس.

(٣) الحجار، عدي جواد الحجار، **الأسس المنهجية في تفسير النص القرآني**، ص١٧، المرجع الإليكتروني للمعلوماتية، (موقع إليكتروني).

(٤) إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة للنشر، مادة: أدار، باب الدال، ص٣٠٢.

(٥) علاقي، مدني عبد القادر علاقي، **الإدارة: دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية**، ط٩، جدة، مكتبة دار جدة، ٢٠٠٠م، ص٦.

تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة:٢٨٢].

٤-الاقتصاد لغة: من القصد في الشيء: خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة: ألَّا يسرف ولا يقتر، يقال: فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد، واقتصد فلان في أمره: أي استقام[(١)]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [فاطر: ٣٢].

وأما تعريفه اصطلاحًا في الدراسات الاقتصادية المعاصرة؛ فالاقتصاد هو: «النشاط أو التعامل المادي التجاري والصناعي والزراعي والعقاري وما يتّصل به من خدمات ماليَّة»[(٢)].

رابعًا: سبب اختيار الموضوع: إن سبب اختيار هذا الموضوع هو الحاجة الملحّة التي أوجدها الفساد المالي والإداري الحاصل اليوم، وإيجاد نظام يضبط إدارة الاقتصاد والأموال، ويحدّ من استشراء الفساد، ويبرز دور الشريعة الإسلامية وقدرتها على تصحيح وإصلاح المسار وضبطه بأحكام لها أثرها في توجيه التصرفات الإنسانية.

خامسًا: أهمية البحث: وتنبع أهمية الموضوع من كونه يعالج مشكلة عامة تؤثر من قريب أو بعيد بكل إنسان، فضلًا عن أثرها في البيئة وكل مفردات الكون المادية، ويضع التعاملات الاقتصادية على سكّة الصواب، في توفير للطاقات، وحفظ للحقوق والواجبات.

سادسًا: إشكالية البحث: ويمكن اختصارها وصياغتها في السؤال التالي:

ما هي نظرية إدارة الاقتصاد الإسلامي التي تحمل العمق القيمي الذي من شأنه خدمة الإنسانية، من خلال ضبط إدارة المال والأعمال وتوجيه الاقتصاد ضبطًا وتوجيهًا ربانيًّا ليتناغم مع نواميس الكون الربانية، وقوانينه الفيزيائية والرياضية المجردة؟ وما مكانها من نظريات إدارة الاقتصاد الوضعي؟

(١) ابن منظور، لسان العرب،(مصدر سابق)، مادة: قصد.

(٢) القره داغي، علي محي الدين القره داغي،**المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي- دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي على ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة وتراثنا الفقهي**، إصدارات وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف في دولة قطر، ط١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ٢٠١٠م، ص٢١.

سابعًا: أسئلة البحث: ولبحث الإشكالية الأساسية والإجابة عليها، كان لا بد من الإجابة على أسئلة فرضتها مشكلة البحث وتفرعت عنها، واختصرها الباحث بما يلي:

١- ما هي أهمّ أنظمة الإدارة الاقتصادية الرئيسة في العالم، وما هي نظرياتها وظروف نشأتها؟

٢- هل هناك اقتصاد إسلامي انبثق عن الشريعة الإسلامية وفلسفتها القيمية وبُني عليها؟

٣- هل ساهم الاقتصاد الإسلامي في المسيرة الاقتصادية الإنسانية؟

٤- هل عانى الاقتصاد الإسلامي من التهميش والإغفال قصدًا أو سهوًا؟

٥- هل يمكن وضع نظرية اقتصادية على أسس الشريعة الإسلامية؟

٦- ما فرضية النظرية الإسلامية في إدارة الاقتصاد الإسلامي، وما هو هيكلها، وما هو تصوّر تطبيقها وتحليلها، وما هي آلية إنتاجها وأبعادها وميزتها، وأهميتها وقضاياها الأساسية، وما مدى ضرورة العمل بمقتضاها؟

ثامنًا: أهداف البحث: ويمكن حصرها في هدفين:

١- إثبات وجود اقتصاد إسلامي مبني على أسس قيمية، وأنه ساهم لقرون في رفد مسيرة الحضارة الإنسانية بالأحكام الاقتصادية وقيادتها، وأنه قادر اليوم على أن ينافس الاقتصادات الوضعية، وأن يسبقها ويحل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها عالم اليوم.

٢- وضع هيكل لنظرية اقتصادية إسلامية تحاكي النظريات الفيزيائية والرياضية تنبني علي تحويل القيم المعنوية للدين إلى أدوات ذات قيم مادية مؤثرة في إدارة الاقتصاد وتوجيهه.

تاسعًا: فرضية البحث: ولتحقيق أهداف البحث، فقد انطلقت الإجابة على إشكاليته الأساسية من فرضية: قدرة الشريعة الإسلامية الإلهية التي غاصت في نفس الإنسان وعلمت مكنوناتها، فجاءت على الجملة لجلب المنافع ودرء المفاسد، وأنها حوت في ثنايا

نصوصها وأحكامها مناهج الوصول لذلك، وحضّت الباحث المؤهّل إلى النظر بعمق لتحصيل تلك المناهج وأساليب تطبيقها وفق الرؤية الشرعية في تفعيل لمقرراتها وإبراز أثرها في الواقع.

عاشرًا: منهج البحث: لقد اقتضت طبيعة البحث اعتماد المنهج التكاملي الذي جمع بين عدّة مناهج: الاستقرائي والتحليلي والمقارن، فضلا عن المنهج الوصفي التاريخي، حيث تم من خلال الأخير استعراض الأنظمة الاقتصادية ونشأتها التاريخية، في استقراء لمفاصل تطورها، وتحليل بعض أسس فلسفتها ونقدها، في حضور دائمٍ للمنهج المقارن الذي أبرز الفروقات الجوهرية بينها؛ ليضع الباحث من خلال ذلك كلّه رؤيته واقتراحه ورؤيته لأسس ومبادئ وعناصر وفرضية نظريته في إدارة الاقتصاد الإسلامي.

الحادي عشر: الدراسات السابقة: لم يجد الباحث بحثًا مطابقًا لبحثه، ولكنه أغنى بحثه بما وجد الدراسات والمؤلفات التي اعتنت بجانب معين منها، أو جوانب عامة تشابه الدراسة المطروحة، ومن ذلك:

١- النظرية الإسلامية العلمية في الإدارة: (I Theory)، «**نظرية الإدارة بالقيم MBV**»، **للدكتور عبد المعطي عساف**، عمان، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣م، وهو بحث نظري فريد من نوعه في الإدارة، قارن بين بعض نظريات الإدارة وفلسفاتها، وبحث في قيمها في مؤلَفٍ من أستاذ أكاديميّ متخصّص في علوم الاقتصاد والإدارة، لكنه لم يتبع فيه منهجية البحوث الأكاديمية، محاولًا بجدٍ بناء "النظرية الإسلامية العلمية في الإدارة" بعد مقدمات ضرورية في تحديد المفاهيم وبيان مداخل البحث وتعيين المناهج المناسبة لكل دائرة معرفية، بعد التمييز الجلي بين دوائر المعرفة المختلفة وفهم طبيعة كل منها، والذي يعتبره المؤلف أساس النجاح في أي معالجة علمية محددة.

٢- «الخصائص الإيمانية للسلوك المالي في القرآن والسنة»، للأستاذ الدكتور: فهد بن عبد الرحمن اليحيى، وهو بحث محكّم مشارك في الندوة العلمية الدولية المقامة في كلية

الدراسات الإسلامية والعربية في دبي بعنوان: إدارة المال والأعمال في السنة النبوية، ٢٠١٥م، وهو بحث تناول فيه الباحث دراسة العلاقة بين الإيمان والسلوك المالي وأثر ذلك على المجتمع، منطلقًا من نصوص الوحيين، مذكرًا بالمسلمات العقدية، ليصل في نتائج بحثه إلى إبراز تميّز النظام الاقتصادي في الإسلام على غيره من الأنظمة الوضعية بالعبودية لله سبحانه.

٣- «الإدارة بالقيم وتحقيق التوافق القيمي في المنظمات»، (ورقة عمل، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء متميز في القطاع الحكومي)، مشاعل بنت ذياب العتيبي، الرياض، السعودية، ٤/١١/٢٠٠٩م، وقد طرحت الورقة مقترحًا للإفادة من نظرية القيم من خلال تحليل القيم الشخصية والتنظيمية وبين السلوك القيادي، وباستعراض بنود ومراحل تطبيق النظرية وإيجابيات استثمارها ومعالجة أوجه الصراع القيمي، لتخلص الباحثة إلى التوصية بتفعيل دور نظرية الإدارة بالقيم، واقتراح إقامة مركز للإدارة بالقيم يقوم بمهمة مساعدة المنظمات والمؤسسات في تطبيقها لأسلوب الإدارة بالقيم.

٤- «دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي »، للشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، ط١، ١٩٩٥م، مكتبة وهبة، القاهرة، وهو بحث عميق جمع مادّته إمام جليل وعالم فذّ على مدى ربع قرن من الزمن، اجتهد فيه الباحث في الدفاع عن الإسلام من خلال إبراز قيمه، وحاجج بحقٍ كل من ادعى عدم وجود اقتصاد إسلامي بإثبات وجوده كحقيقة واقعة بصورة كليّة تتضمن الأسس الهادية والقواعد الحاكمة والتوجيهات الأساسية الضابطة وبعض الفروع ذات الأهمية الخاصة، وأنَّه اقتصاد رباني لسببين: لأنّه منهج يعين المكلفين على أن يعبدوا ربهم، وأنه يزرع فيهم الوازع الداخلي الذي يجعل المؤمن رقيبا على نفسه.

٥- «مبادئ إدارة المال والأعمال في السنّة النبوية» للدكتور مُحَمَّد أبو بكر عبد الرحمن، وهو بحث محكَّم مشارك في الندوة العلمية الدولية المقامة في كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي بعنوان: (إدارة المال والأعمال في السنة النبوية ٢٠١٥م)، وهو بحث حاول فيه الباحث من خلال المنهج التاريخي والتحليلي استخلاص مبادئ من السنة

النبوية الشريفة تصلح منطلقات أساسية للفكر الإداري في مجال المال والأعمال والممارسة الإدارية الرشيدة، في إبراز للتميز الأخلاقي للسنة في مجال إدارة المال والأعمال.

٦- «أسس المنهج النبوي في إدارة المال والأعمال وأثر تطبيقها»، للدكتور: مُحَمَّد شريف بن كمال مشوّح، وهو بحث محكّم مشارك في الندوة العلمية الدولية المقامة في كلية الدراسات الإسلامية والعربية في دبي بعنوان: إدارة المال والأعمال في السنة النبوية، ٢٠١٥م، وهو بحث أبرز فيه الباحث من خلال المنهجين الاستقرائي والاستنباطي الأساليب النبوية في إرساء الأسس الشرعية التي بُني عليها منهج الإسلام في إدارة المال والأعمال، وأثر تطبيقها بتلمّس مردوداتها في الواقع.

الثاني عشر: الجديد في البحث: وأما الجديد في هذا البحث من وجهة نظر الباحث، فهو: وضع أساس لنظرية إدارة الاقتصاد الإسلامي، تكون مبنية على أسس شرعية قيمية تحاكي النظريات العلمية، وتحاول استثمار القيم المعنوية الإسلامية في التأثير على الأداء المادي في إدارة الاقتصاد، وبفتح الباب أمام الباحثين لدراستها وتطويرها.

الثالث عشر: إجراءات وأدوات البحث: ولأن البحث نظري "مكتبي" مقارن، فلم يلزمه إجراءات البحث المسحي الميداني، واكتفى فيه الباحث باستخدام مناهج البحث اللازمة كأدوات في استقراء النصوص وتحليليها ومقارنتها، وذلك بعد إعداد قائمة بالمصادر اللازمة للبحث.

الرابع عشر: خطة البحث: لقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة؛ فقد حوت بعد الاستهلال: مجال وحدود البحث، وسبب اختيار الموضوع، وأهميته، وإشكاليته والأسئلة المنبثقة عنها، وأهدافه، وفرضيته، ومنهج الباحث فيه، والدراسات السابقة، والجديد الذي سيضيفه، وخطة البحث، ثم عرض الباحث في مبحثه الأول باختصار لأهم النماذج الاقتصادية المعاصرة في ثلاثة مطالب: الاقتصاد الرأسمالي، والاقتصاد الاشتراكي، والاقتصاد الإسلامي، بعد أن أبرز في تمهيد مختصر: سبب إغفال غالب كتّاب

وباحثي الاقتصاد وجود دور أو أيِّ أثر إيجابي للاقتصاد الإسلامي في دفع وتقويم المسيرة الإنسانية في الجانب الاقتصادي.

وأما المبحث الثاني: فقد أوضح الباحث رؤيته وتصوّره لنظرية الأسس في ثلاثة مطالب: في المطلب الأول: عرض فرضها وهيكلها الرياضي وتطبيقه وتحليله، وفي المطلب الثاني: عرض آلية إنتاجها وأبعادها وميزتها، وفي المطلب الثالث: عرض أهمية نظرية الأسس وقضاياها الأساسية وضرورة العمل بمقتضاها.

وأما الخاتمة؛ فقد احتوت على: نتائج البحث، والتوصيات، والفهارس.

المبحث الأول: تعريف موجز بالنظم الاقتصادية الرئيسية ونظرياتها العامَّة

وفيه:

تمهيد:

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي.

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي.

المطلب الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي.

تمهيد: إنه لمن المذهل- ولربما المشين- وبعد البحث في ثُلَّة من الكتب التي بحثت في الأنظمة الاقتصادية ونظرياتها ومدارسها، ولا سيما المقارنة منها: إغفال الغالبية العظمى من الباحثين الغربيين وكثير من الباحثين المسلمين والعرب- عمدًا أو سهوًا- اعتبار النظام الاقتصادي الإسلامي كأحد الأنظمة الاقتصادية المعتبرة، والتي مدَّت الحضارة الإنسانية منذ مطلع عصورهم الوسطى، وإلى يومنا هذا بأحكام وأفكار واجتهادات اقتصادية فذَّة، ساهمت في تطوير البناء المعرفي الإنساني في الجانب المالي والاقتصادي والإداري؛ مقصرين «البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي وتطوّر المذاهب الاقتصادية على تصورات مفكري الحضارتين اليونانية والرمانية: أفلاطون وأرسطو وغيرهما؛ كنقطة بداية البحث، ثم يقفزون إلى القرن الثامن عشر مباشرة حيث عصر النهضة الأوربية، متجاهلين الجهود العلميّة لمفكري الحضارة الإسلامية!»[(١)].

فعند النظر— على سبيل المثال-في كتاب: «النظم الاقتصادية المقارنة»[(٢)]، للباحثَيْن: "بول جيريجوري"، و"روبرت ستيوارت"- وهما باحثان أكاديميان معاصران- ورغم ادعائهما بالتزام الحيادية وعدم الانحياز لأي مذهب أو نظام أو أيديولوجيا في بداية كتابهما المذكور؛ يجد الباحث أن الانحياز بدأ باستبعاد النموذج الاقتصادي الإسلامي بالكليّة من قريب أو بعيد؛ ليتناول البحث بالنقد النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، وما أفرزاه من أنظمة حكومية أو اشتراكية مخططة، في إهمال سافر درج عليه معظم الباحثين الغربيين لكل ما هو إسلامي وإن كان ذا أثر إيجابي فاعل في مسيرة الحضارة الإنسانية وتطور العلوم والمجتمعات.

وكذلك لاحظ الباحث: جيمس فولتشر، في كتابه: «مقدمة قصيرة عن الرأسمالية»،

(١) راتب، نجلاء عبد الحميد راتب، **الاقتصاد والمجتمع**، (مقرر جامعي)، كلية الآداب، جامعة بنها، مصر، كود (٥١٥)، ص٢٣.

(٢) جريجوري، بول جريجوري، روبرت ستيوارت، **النظم الاقتصادية المقارنة**، تعريب: طه عبد الله منصور، الرياض، دار المريخ، ١٩٩٤م.

والذي قام به لاستعراض تاريخي قيِّم لنشأة الرأسمالية، نراه وعند بحثه عن تأثير الاختلافات الدينية في ظهور الرأسمالية في أوربا، مستشهدًا بأثر ذلك في الحضارة الصينية والحضارات القديمة، نراه تجاوز البحث والتحقيق دون الالتفات ولو عرضًا إلى منجزات الحضارة الإسلامية وأثر عقيدتها وأحكامها على الجانب الاقتصادي(١).

«ولا عجب؛ فإن الواقع كما لاحظه جوستاف لوبون: هو أن جميع الوسائل قد اتُّخذت لمحو الحضارة الإسلامية من سجل التاريخ، من أجل ذلك زوّر الكتّاب الغربيون التاريخ.... ولو أنهم دقّقوا النظر لوجدوا هُوّة كبيرة تفصل حضارة أرسطو وحضارة ديكارت، وأنّ تلك الهُوّة هي: **"الحضارة الإسلامية"**»(٢).

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي: وقد تناول الباحث عرضه والتعريف به ونقده من خلال الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: لمحة تاريخية لنشأة النظام الاقتصادي الرأسمالية: تعدُّ الرأسمالية النظام الاقتصادي الأبرز الذي يحكم الاقتصادات الغربية اليوم، رغم حدوث تعديلات وانحرافات وتجديدات على فكرها، ولقد ارتبط مصطلح الرأسمالية باسم المفكر والفيلسوف الاقتصادي: (آدم سميث) ارتباطًا عضويًا، فلا يكاد يُذكر أحدهما إلا قرين الآخر، حتى ادّعى كثير من الباحثين بأن "آدم سميث" أبو النظام الرأسمالي الصناعي الحديث، وأنه واضع أسس النظام الرأسمالي في نظريته الاقتصادية الأولى التي شرحها واستعرض ماهيتها وأبعادها وأهدافها في كتابه الشهير: «ثروة الأمم»: (The Wealth of Nations)(٣)، والذي نُشر عام ١٧٧٦م،

(١) فولتشر، جيمس فولتشر، **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**، ترجمة: رفعت السيد علي، ط١، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١١م، ص ٥٧ وما بعدها.

(٢) نبي، مالك بن نبي، **مشكلات الحضارة: شروط النهضة**، ترجمة: عمر كامل مسقاوي، عبد الصبور شاهين، تقديم: مُحَمَّد همام، القاهرة، دار الكتاب المصري، ٢٠١٢م.

(٣) سميث، آدم سميث، **ثروة الأمم**، ترجمة: حسني زينه، ط١، بغداد، العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧م، ص٤٢.

والذي يراه الباحث ليس مجرد كتاب في الاقتصاد، وإنما كان ثورة في حينه، وقد ردَّ فيه على التجاريين: أرباب الرأسمالية التجارية، متمثّلة في شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت «على علاقة وثيقة بالدولة، فاختصّتها الدولة باحتكار استيراد السلع الشرقية وجلبها، كما اختصّتها بحق تصدير الذهب لمقايضته بتلك السلع مقابل تحصيل عوائد جمركية على الواردات الضخمة الثمينة التي تستوردها الشركة... وكان التلاعب في احتكار الأسواق يتم بشراء كميات كبيرة من السلع وحجبها وعدم طرحها للبيع في الأسواق»[(١)]، ما دعا سميث إلى اعتبار تجارتهم الحرة قد تؤدي إلى دمار الدولة، فارتبطت أفكاره بانتقاد المذهب التجاري وبقيت أطروحاته ردًّا عليهم[(٢)]، فكان بحثًا رائدًا، ترك أثره البارز في توجيه الفكر الاقتصادي العالمي فيما بعد، وهذا دليل على أن المبدأ الرأسمالي وُجد قبل سميث بزمن، وأنّ "سميث" ما جاء إلا مجددًا للفكر الرأسمالي الذي مُهّد لظهوره قبل "سميث"بقرون؛ وفي ذلك يقول الباحث "فرنسوا بيرو" في معرض شهادته على تاريخ الغرب الاستعماري في المجال الاقتصادي: «إنَّ الظروف الممهّدة للرأسمالية بدأت مع الحروب الصليبية في أوائل القرن الثاني عشر الميلادي، والتي أدّت إلى تجميع الأموال المنقولة حينها»[(٣)]، وهذا لا ينفي أبدًا أثر "آدم سميث" في بلورة النظرية الرأسمالية الحديثة ووضع أسس النظام الرأسمالي الحديث بنسخته العلمية الأولى، حيث طرأ بعض التغيير بعد سميث عليها، وتفرعت عن مدرسته الكلاسيكية مدارس رأسمالية أخرى، ولا سيما بعد الكساد العالمي العظيم الذي حصل عام ١٩٢٩م.

الفقرة الثانية: الأسباب المساعدة لظهور الرأسمالية الكلاسيكية: لقد ساعد على ظهور الرأسمالية الصناعية أسباب كثيرة ولدت في ظروف تاريخية واجتماعية وسياسية

(١) فولتشر، جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، (مصدر سابق)، ص١١.

(٢) انظر: الاقتصاد والمجتمع، نجلاء راتب، (مصدر سابق)، ص٤٣.

(٣) بيرو، فرنسوا بيرو، **هذه هي الرأسمالية**، ترجمة: مُحَمَّد عيتاني، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٣م، ص٦٠، وفيه إشارة واضحة إلى سرقة واستلاب الحملات الصليبية لأموال البلدان التي غزتها، وربما فسر أن سبب الغزو ليس دينيًّا بحت، وإنما أخفى تحته أطماع اقتصادية.

واقتصادية معينة، أذكر منها:

السبب الأول: الفساد الذي زاوج بين رأس المال والسلطة، والذي ولد منه على سبيل المثال شركة الهند الشرقية البريطانية الاحتكارية، والتي كانت كما ذكرنا «على علاقة وثيقة بالدولة، فاختصّتها الدولة باحتكار استيراد السلع الشرقية وجلبها، كما اختصّتها بحق تصدير الذهب لمقايضته بتلك السلع مقابل تحصيل عوائد جمركية على الواردات الضخمة الثمينة التي تستوردها الشركة... وكان التلاعب في احتكار الأسواق يتم بشراء كميات كبيرة من السلع وحجبها وعدم طرحها للبيع في الأسواق»[١]، ما دعا سميث إلى اعتبار تجارتهم الحرة قد تؤدي إلى دمار الدولة.

السبب الثاني: العقائد الدينية والتقاليد السائدة حينها، والتي كانت تدفع إلى الاستثمار وتشجّع على العمل كونه عبادة، ويثبت ذلك ما ذكره فرانسوا بيرو بقوله: «وليس من شكٍّ في أنَّ العقائد الدينية... وأن التقاليد والعادات والطقوس التي يمارسها اليهود والبروتستانت قد كان لها أكبر الأثر في ظهور المؤسّسات، ونشأة ميادين النشاط المميّزة للرأسمالية»[٢].

السبب الثالث: تجميع رءوس الأموال وتدويرها بدون ضوابط دينية أو أخلاقية في استثمارها، حيث «أسهم اليهود بسهم واسع في تجميع رءوس الأموال عند نهاية العصر الوسيط، وكونهم لا يخضعون لشريعة تحرم عليهم الربا، فقد بلغوا شأوًا بعيدا في الكثرة والقوة والنفوذ في هولندا وإنجلترا حوالي مطلع سيطرة هاتين القوتين على الاقتصاد العالمي»[٣].

الفقرة الثالثة: أساس فكرة سميث الرأسمالية: لقد كانت فكرة سميث الأساسية هي: أن الأفراد فيما لو أُعطوا الحرية لتحقيق أهدافهم "الأنانية"، فإن اليد الخفية- وهي السوق-

(١) فولتشر، جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، (مصدر سابق)، ص١١.

(٢) فرانسوا بيرو، هذه هي الرأسمالية، (مصدر سابق)، ص٥٨-٥٩.

(٣) فرانسوا بيرو، هذه هي الرأسمالية، (مصدر سابق)، ص٥٨، ٥٩.

ستجعلهم يسلكون بطريقة اجتماعية مسؤولة، فالسلع التي يرغبها المستهلكون سيتم إنتاجها بالكميات والنوعيات الملائمة، وسيتم استخدام أكثر الوسائل كفاءة في إنتاجها، ولن يتطلَّب ذلك عملًا حكوميًّا أو اجتماعيًّا لتحقيق هذه الحالة المرغوبة للأوضاع؛ لأنَّ كل فرد يعمل لتحقيق هدفه سيكون من الممكن الاعتماد عليه في أن يقوم بالعمل الصحيح، وفي الحقيقة من المتوقع أن يتدخل عمل الحكومة بعرقلة هذه العملية الطبيعية، ولذلك يجب الحد من صلاحيات الحكومة بحيث لا تتعدى توفير الخدمات.... حتى أنه يمكن الوصول إلى توازن المُنْتِج والمستهلك في نفس الوقت في سوق المنافسة؛ لأنه إن لم تكن أعمال المستهلكين والمنتجين في وئام، فسوف يتكيّف سعر السوق لإيصال المجموعتين إلى حالة التوازن... فكان لآراء سميث في الميل الطبيعي تجاه التوازن الاقتصادي الكُفؤ لكل من الاقتصاد المحلي والدولي أن شكّلت الأساس للفكر الاقتصادي الحرّ في القرن التاسع عشر[١].

الفقرة الرابعة: نقد الفكر الرأسمالي:

إن نقد الفكرة الرأسمالية الحديثة التي ظهرت على يد آدم سميث يستدعي من الباحث المنصف قبل الخوض فيها تثبيت الحقائق التالية:

١- أن الرأسمالية الكلاسيكية كانت امتدادًا لما قبلها من أشكال رأسمالية أخرى، بل كانت ثورة على ما قبلها وعلى أوضاع بائسة كانت قائمة تحكّمت بالتجارة والمال والعباد من خلال استخدام الحكومة كأداة بيد أصحاب رؤوس الأموال، في تزاوجٍ غير شرعيّ بين المال والسلطة.

٢- أن للعقائد الدينية والعادات السائدة وتركّز المال في يد فئة سيطرت إلى حدٍّ ما على القرارات الحكومية أثر في ظهور الرأسمالية.

(١) النظم الاقتصادية المقارنة، بول جريجوري، (مصدر سابق)، ص٨٥.

٣- أن الرأسمالية ركزت في بناء فكرتها **على الأسس التالية:**

أ- تفعيل الأنانية الشخصية وتحفيزها في الحرص على تحقيق الربح دون النظر في الأمور الأخرى.

ب- إقرار مبدأ حرية الملكية بشكل مطلق لا تحدّ منه أي سلطة.

ج- إقرار حرية النشاط الاقتصادي إنتاجًا واستهلاكًا.

د- تحديد ثمن السلع من خلال آلية جهاز السوق: العرض والطلب.

هـ- رفع يد الحكومة بشكل كامل من التدخل في المعاملات الاقتصادية.

فإذا ما تعمقنا قليلًا في نقد فكرة سميث الأساسية التي بنى عليها نظريته الاقتصادية نجد التالي:

١- أن مبنى الفكرة على أنانية النفس البشرية، والتي لو تركت دون رادعٍ أو تهذيبٍ دينيٍّ أو أخلاقي لحولت حاملها إلى مارد شرسٍ قابل لتحطيم كل ما هو إنساني في سبيل تحقيق غاياته ومآربه الشخصية؛ لأن إشباع النفس البشرية التي لم يهذَّبها دين ولم يردعها قانون غاية لا تُدرك.

٢- أن الدافعية لإنجاز العمل على قدر من الإتقان هو تحقيق الأهداف الشخصية المادية البحتة؛ وهذا بدوره سيعمّق الأنانية وسيدفع إلى مفاسد اجتماعية تجعل من السبب الاقتصادي المبني أصلًا على التكامل وتبادل المنفعة والتعاون سببًا في التناحر والصدام المجتمعي.

٣- وإذا ما لاحظنا تعريف جيمس فيتشر لرأس المال بقوله: «هو مال يستثمر لجلب مزيد من المال»، وتعريفه أيضًا للرأسمالية بكونها: «استثمار المال لجني أرباح»، والذي أسماه: "جوهر الرأسمالية"، نجده يتدحرج- من حيث يشعر أو لا يشعر- ليفتح فجوة تتيح الفرصة لنقد الرأسمالية بقوله: «فليست طبيعة النشاط المالي هي التي تَهُم، بل إمكانية تحقيق ربح

باستعمال رأس المال»[١]، ما يعني أنه لا مانع من مزاولة أي نشاط أو القيام بأي عمل في سبيل تحقيق الربح، وإن كان لا أخلاقيًّا، أو مخالفًا للقيم الإنسانية.

٤- فشل فكرة التوازن واستقرار الاقتصاد الكلي في الصيغة التقليدية الحديثة للرأسمالية؛ حيث يرى "جان مينارد كينز" صاحب الثورة الكنزية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، والذي يرى ضرورة تدخُّل الدولة في بعض الأمور الاقتصادية، حيث يقول: «إن الكساد العالمي الذي حصل عام ١٩٢٩م قد وفّر برهانًا تجريبيًّا لفشل الفكرة التقليدية الحديثة في استقرار الاقتصاد الكلي، وبعث شكًّا في وصفاتها السياسية الأساسية التي تنصّ على وجود ميلان ذاتي تجاه التوازن مع الزمن»[٢].

٥-حتمية ظهور الانقسام الطبقي المفضي إلى صراع المجتمع وتفتته؛ حيث إن الحرص من كل الأطراف على تحقيق الأهداف الشخصية والأنانية الفردية سيُظهر أنَّ هناك خطًّا واضحًا من الفصل والتمايز، ومن ثَمّ إلى حتمية الصراع بين أصحاب رءوس الأموال الذين يملكون أدوات الإنتاج، وأولئك الذين يبيعون جهدهم مقابل الأجر الذي يتقاضونه[٣]، وهذا سيؤدي حتمًا إلى ولادة الاستغلال المزدوج للطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي، حيث ستكون أيسر وبصورةٍ قانونية أيضًا، مع الحدّ من حرية اختيار العمل؛ إذ يعتمد الإنتاج الرأسمالي على احتكار العمالة مدفوعة الأجر، والعمالة مدفوعة الأجر تعد بدورها وقودًا لطاقة الاستهلاك المستهلكة للبضائع والسلع والخدمات التي تنتجها المشاريع الرأسمالية[٤].

٦- أن تبعات وجود النظام الرأسمالي واستمراره تبعات ثقيلة على الإنسانية، حيث تسببت بكثير من الحروب وإراقة الدماء، وفي نقده للرأسمالية يقول فرنس وابيرو: «هم

(١) فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، (مصدر سابق)، ص٢٥.

(٢) النظم الاقتصادية المقارنة، (مصدر سابق)، ص١٠١.

(٣) النظم الاقتصادية المقارنة (مصدر سابق)، ص٢٦.

(٤) النظم الاقتصادية المقارنة، (مصدر السابق)، ص٣٢.

يعتقدون أنّ الاقتصاد الرأسمالي هو نمط الاقتصاد التقدّمي الوحيد الممكن واقعيًّا وفكريًّا، وأنَّه يتألَّف وتُوثِّق تركيبته بعد نشأته بالقوى العفويّة شبه الآليَّة الناشئة عن التبادل الحر، وأنَّ العالم الحديث قد بُني بأيدي الصناعيين والتجار الذين لا ينفكون يراجعون دفاتر حساباتهم جاهدين باحثين عن طرق الكسب، وقد استبعد هؤلاء أو تجاهلوا في تاريخ الرأسمالية قعقعة السلاح، وتصارع الجيوش، وفتك الغزوات، وحِيَل الديبلوماسيين، وعنف الاضطهادات، وأحداث القسر والإرغام على اختلاف أنواعها، فالتاريخ في نظر هؤلاء التحرريين يُعرض وكأنه نتيجة لعدد لا يحصى من العقود الموقعة وعمليات التشارك القائمة بين أنداد)[١] ... والحقيقة: فمنذ القرن السادس عشر أصبح تاريخ الرأسمالية هو تاريخ الأمم الغالبة المسيطرة، وتاريخ الاقتصادات المسيطرة[٢].

٧- قد يفاخر أنصار الرأسمالية والمدافعون عنها بقولهم: «إن انطلاق الرأسمالية في القرن الثامن عشر هو الذي جعل من الثورة الصناعية أمرًا ممكنًا في القرن التاسع عشر»[٣]، ولكنهم يغفلون الآثار التدميرية الأخرى- والتي ذكر الباحث بعضها أعلاه- لانطلاق الرأسمالية الصناعية على الإنسان والمجتمع والبيئة، بل وعلى حقوق الأجيال القادمة.

(١) هذه هي الرأسمالية، فرانسوا بيرو، (مصدر سابق)، ص٥٥.

(٢) هذه هي الرأسمالية، (مصدر سابق)، ص٦١.

(٣) مقدمة قصيرة في الرأسمالية، (مصدر سابق)، ص٣٤.

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي:

تمهيد: نشأة النظام الاشتراكي.

إن الباحث في نشأة النظام الاشتراكي ليجد أنه لم يولد مستقلًا فجأة بمبادئه وأسسه التي استقر عليها لاحقًا، وإنما كان امتدادًا ونتيجة للنظام الاقتصادي الرأسمالي الذي زهى في حينه وتمدّد وبدأت آثاره تظهر في التحكّم في الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أيضًا من خلال– كما يقول الماركسيون– استغلال الشعوب وسحق الطبقة العاملة "البروليتاريا"، والذي بدأ بنقده ابتداءً الفيلسوف "كارل ماركس" (١٨١٨-١٨٨٣م)، الذي أصبحت فيما بعد أفكاره ونظريته العلمية الثورية القادرة على تسليح البروليتاريا في نضالها ضد الرأسمالية بغية الإطاحة بها[١] تُشكّل الإطار العام للنظرية الاشتراكية الشيوعية؛ وذلك في كتابه: «رأس المال»، والذي أصبح عند أتباعه إنجيل الفلسفة الاشتراكية، ومرشد الحركة العمالية، والذي أعطى– كما يدعون– أدق تحليل علمي للنظام الرأسمالي من حيث نشأته وأهمية الدور الذي لعبه في التقدم، والمتناقضات التي ينطوي عليها، والتي تمهّد لاختفائه ليحلّ محله نظامٌ أرقى منه[٢].

لقد بدأ التنظير الاشتراكي بماركس، فما لبث إلى أن انضم فردريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥م) إلى ماركس حتى غديا شريكين في التنظير والدفاع عن رؤيتيهما المادية التاريخية، حتى أن إنجلز تولى تحرير معظم كتاب: "رأس المال" ونشره بعد موت ماركس.

ثمّ تأثر "فلاديمير إلك لينين" (١٨٧٠-١٩٢٤م)، والذي سمي بـ "أبي الثورة الروسية" بالأفكار الماركسية تأثرًا عميقا، فتبنى الفكر الماركسي وأسهم فيه بنظرية الاستراتيجية الثورية،

(١) ريندينا، آ. ن. ريندينا، وآخرون، **تاريخ النظريات الاقتصادية**، ترجمة: ماجد بطح، ط١، دمشق، مطابع الشام، ١٩٨٨م، ص١٩١.

(٢) ماركس، كارل ماركس، **رأس المال**، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م، (مقدمة المترجم، ص٢).

ليبدأ التطبيق العملي على يديه في الاتحاد السوفيتي للأفكار النظرية الماركسية، فبدأ بتحليل نظرية التطور الرأسمالي، وأسماها الرأسمالية الاحتكارية، وهي المرحلة التي سيظهر فيها اقتصاد مزدوج تتعايش فيه الاحتكارات العملاقة مع الصناعات التنافسية، وسيكون النزاع بينهم عظيمًا عندما تقوم الاحتكارات بإرهاق الصناعات التنافسية.

وقد قام الباحث باستعراض النظرية وتطورها من خلال عرض الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: أساس الفكرة: تقوم فلسفة ماركس الأساسية على نظريته المادية للتاريخ والتي تقضي بأن القوى الاقتصادية- والتي سماها ماركس: قوى الإنتاج- تحدّد طريقة تنظيم علاقات الإنتاج والأسواق، وأنها تنظّم علاقات المجتمع نفسه، حيث تؤدي قوى الإنتاج الضعيفة إلى تنظيم معين لإنتاج السلع والخدمات، وستؤدي قوى الإنتاج القوية إلى مجموعة مختلفة من نظم الإنتاج أكثر تقدمًا، وعندما تتحسن القوى الإنتاجية تبدأ بالظهور علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة لن تكون منسجمة مع مجموعة العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية القديمة، مما يؤدي إلى توتر وصراع باحتكاكهم مع بعضهم البعض، فيحصل تغير نوعي؛ "ثورة عنيفة"، وتحل علاقات وإنتاج وهيكل فوقي جديد منسجم مع قوى الإنتاج الجديدة محل النظام القديم، وهذه حتمية؛ لأن مصير المجتمعات التطور من نظام اجتماعي واقتصادي منحط إلى آخر أسمى منه عند تقدّم القوى الإنتاجية التحتية... وهذا أساس النظرية الماركسية في المادية الجدلية وجوهر مفهوم ماركس المادي للتاريخ والقاضي بأنه من المحتَّم أن يحل الإقطاع محل العبودية، والرأسمالية محل الإقطاع والاشتراكية محل الرأسمالية[١]، والذي ستسود فيها دكتاتورية الطبقة العاملة: "البروليتاريا"، وهي مرحلة انتقالية توصل إلى رأسمالية الدولة التي تتمثل في ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، والتي ستملك فيه أيضًا مركزية التخطيط والتنفيذ الشامل، والذي سيؤدي حتما إلى نظام استبدادي مقيت، ثم يتلو ذلك حلول الشيوعية العامة، والتي تقضي بمحو الطبقية وإلغاء الملكية الخاصة إلغاءً تامًّا بحيث

(١) النظم الاقتصادية المقارنة، جريجوري، (مصدر سابق)، ص١٤٧ وما بعدها بتصرف واختصار.

تكون الشيوعية في كل شيء، بدون حكومة وبدون دين، وسيبذل كل إنسان أقصى طاقته في العمل، ويأخذ مقابله حاجته من السلع، وفق مبدأ منكلٍ حسب طاقته، ولكلٍ حسب حاجته[١].

الفقرة الثانية: الفكرة المساندة أو الفرعية: وأما الأفكار الاقتصادية المساندة لنظريته "الجدلية التاريخية"، فتقوم على نظرية ما يسميه ماركس: بـ"**فائض القيمة**"، والتي تقضي خلاصتها: بأن كافة الأدوات والوسائل التي تستخدم في الإنتاج- عدا قوة العمل- لا تخلق شيئًا، ولكن العامل وحده هو الذي ينتج أكثر مما هو ضروري لعيشه، غير أنه لا يتناول سوى القدر اللازم لبقائه وتكاثره، أما الباقي فيستولي عليه صاحب رأس المال الذي يشتري قوة العمل، وهذه القيمة الفائضة مصدر الريع والفائدة والربح[٢].

الفقرة الثالثة: تدحرج الفكرة: وقد مرّت النظرية الماركسية إلى ما يسمونه "تحريف" وتطوير خلال عملية تطبيقها في نموذج النظام الاقتصادي الأوربي الشرقي؛ بسبب ما كان يعتريها من قصور وغياب إجابات على أسئلة كثيرة، «فحدثت بعض الجهود لتصحيح النموذج على المستويين النظري والتطبيقي، فعلى المستوى النظري: نادت الثورة الليبرمانية- نسبة إلى عالم الاقتصاد السوفيتي ليبرمان- بضرورة إدخال "حافز الربح" على مستوى الوحدة الإنتاجية، وتطبيقًا: قامت الثورة الخروتشوفية- نسبة إلى رئيس الاتحاد السوفييتي خروتشوف الذي حكم فترة ما بين ١٩٥٣و ١٩٦٤م- أو السياسة الاقتصادية الجديدة، والتي أقرّت نوعًا من اللامركزية- خاصة في النشاط الزراعي- في ظل الإطار التنفيذي المركزي)[٣]،

(١) انظر التفصيل: السالوس، علي أحمد السالوس، **الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة**، (د.ط)، الدوحة، قطر، دار الثقافة، ١٩٩٦م، ج١/ ٤٠.

(٢) رأس المال، ماركس، (مصدر سابق)، مقدمة المترجم، وانظر التفصيل في ج٢/ ٧٤.

(٣) انظر: الغزالي، عبد الحميد الغزالي، **الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، الناشر الأصلي: المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة، ص٢٦.

ولكنها لم تُجد نفعًا، فاستمر التدهور ينال من النظرية حتى وصل قمّته بانهيار النظام فكرًا وسلوكًا أمام أعيننا انهيارًا مدويًّا في بداية تسعينيات القرن العشرين بعد إعلان رئيس الاتحاد السوفييتي ميخائيل غورباتشوف- الذي حكم الاتحاد السوفياتي ما بين ١٩٨٥إلى١٩٩١م، وتوفي في نهاية عام ٢٠١٣م- إستراتيجية: إعادة البناء، "البيرسترويكا"peristroika على أنها عملية تجديد ثوري للاشتراكية والمجتمع يشمل الاتحاد السوفييتي كله(١).

الفقرة الرابعة: خصائص النظام الاشتراكي: ويمكننا استخلاص خصائص النظام الاشتراكي وتلخيصها مما سبق في النقاط التالية(٢):

١- الملكية العامة لوسائل الإنتاج، حيث تهيمن الدولة على ملكيتها وإدارتها بالكامل.

٢- تحويل السلع الفردية إلى سلع عامة يتم إشباع حاجات الأفراد إليها عن طريق الدولة.

٣- مركزية التخطيط والتنفيذ، حيث الدولة هي من تضع الخطط القومية الشاملة وتشرف على تنفيذها.

الفقرة الخامسة: نقد النظام الاشتراكي:

وبعد الجولة المختصرة في استعراض نشأة النظام الاشتراكي وأصوله ونظريته وأفكاره، وبعد سقوطه في موطنه؛ يمكن للباحث أن يعرض نقد النظام الاشتراكي باختصار في النقاط التالية:

---

(١) انظر: **الاتحاد السوفيتي تاريخيًّا**، الموسوعة العربية، https://www.arab-ency.com، رقم الصفحة ضمن المجلد: مج١/١٩٠.

(٢) وقد استفدت كثيرا في هذه النقاط وما تلاها من بحث منشور على الإنترنت بعنوان: **"النظرية الاقتصادية"**، حيث عرّج الباحث الذي لم يذكر اسمه فيه على الأنظمة الاقتصادية وميزاتها، على الرابط:
https://m.facebook.com/Tatbigiya-economics-270598619671756/?__tn__=C،وأذكر هذا للأمانة العلمية في نقل المعلومة.

١- تنظير الفكر الشيوعي بحتمية الانتقال إلى النظام الاشتراكي من خلال العنف الذي سيولده الصراع الطبقي؛ يقضي بإسالة الدماء حتمًا، والذي يعني كلفة اقتصادية واجتماعية باهظة.

٢-توظيف الطرح الماركسي لمشاعر الطبقة العاملة ودماءها- بصفته جاء ليحررهم من الاستبداد والاستعباد الرأسمالي- وقودًا في الصدام.

٣-التفسير المادي للتاريخ وفق النظرية العلمية لماركس يستبعد موضوع الأخلاق والدين ويدعو لعدم الاكتراث بهما في مسيرته التنموية.

٤- تفترض النظرية الماركسية- في مجازفة كبيرة وخطيرة- المعرفة الكاملة التامّة بكلّ المتغيرات المتحكّمة بالوضع الاقتصادي المطلوب تغييره بدقة وتفصيل، وعلى تصور استعداد أفراد المجتمع لتنفيذ الأوامر الدقيقة استعدادًا كاملًا في الوقت والزمان والدقة المطلوبة، وهذا أسلوب الأنظمة المستبدة في الإدارة، والتي تتعامل مع الإنسان على أنه آلة يمكن توجيهه بجهاز التحكم بدون اعتبار لإنسانيته.

٥-مركزية القرار الإداري تخطيطًا وتنفيذًا وتمركزه بيد الدولة، والذي سيولد الاستبداد وهيمنة الطبقة الحاكمة بالكامل على مقدّرات الأمة، وسيطرة البيروقراطية.

٦-غياب الحافز الفردي يدفع حتمًا إلى الكسل والتبلّد والجمود وقهر الابداع، ووأْدِ الابتكار عند الطبقة العاملة.

٧-غياب العدالة التي وضعها الماركسيون مقصدًا لنظامهم بسبب تركّز الامتيازات في يد النخبة الحاكمة والموالين للنظام الاشتراكي وأجهزته القمعية.

المطلب الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي:

تمهيد: إن ما يثير العجب- برأي الباحث- تلك الحلول الترقيعية التي يعتمدها بعض مفكري الدول الاقتصاديين في معالجة أنظمة دولهم الاقتصادية الوضعية، ومحاولة إصلاحها بعد الفشل التطبيقي المدوّي لتلك النظريات في الواقع، وسقوط بعضها، وترنح الأخرى وهي تنتظر مصيرها الحتمي في السقوط، والتي حدت بهم أحيانًا إلى ابتداع أنظمة إصلاحية جديدة يرتقون بها الفتق، في إهمال لنظام اقتصاديّ ربانيّ عالج المشكلة الاقتصادية على مستوى الإنسانية معالجة عميقة بعموم وشمول دون إهمال للخصوصيات؛ إذ أعطى الحاجات المادية للإنسان والحاجات الروحية لا على حساب أيٍّ منهما على الأخرى، كما لم يجعل سبيلًا لاستبداد الفرد بالجماعة، ولا هضمٍ لحق الفرد الخاص من قبل الجماعة، إنه: «نظام اقتصادي إسلامي، يستهدف إشباع حاجات الإنسان الأصلية، وذلك في إطار من القيم والأخلاق الإسلامية، والسلوكيات الحسنة والتي تتفاعل مع بعضها البعض، فتولد توازنًا دائمًا بين الفرد والمجتمع من حيث مصالح كل منهما ونشاطه، والنتيجة هي إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكلٍ ممكن، وتحقيق رقي الإنسان في كافة ميادين الحياة والمحافظة على ذاتيته وكرامته»[(١)].

وقد تولى الباحث عرض الاقتصاد الإسلامي ونظريته باختصار يتناسب مع البحث في الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: النظرية الاقتصادية الإسلامية: ينبني النظام الاقتصادي الإسلامي- خلافًا لمنكريه الذين ينكرون وجود اقتصاد إسلامي أصلًا- على نظرية تشكلت من مجموع خصائصه ومبادئه ومفاهيمه العامّة المستنبطة من أدلة الشريعة؛ قرآنًا وسنّة، فضلًا عن اجتهادات الفقهاء تأصيلًا وتنزيلًا، ولو جاز للباحث صياغتها لقال: نظام اقتصادي شامل

(١) شحاتة، حسين حسين شحاتة، **أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي في مجال التطبيق**، سلسلة بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي، ص٧، دار المشورة، (موقع إليكتروني)،http://www.darelmashora.com/.

متفرع من نظام إسلامي كامل، يهدف إلى إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بواقعية، وفق مبادئ مميزة مستندة إلى مصادر الشريعة الإسلامية الأصلية والفرعية، لتحقيق المقصود الشرعي في تحقيق الفلاح في الدنيا والآخرة.

الفقرة الثانية: قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي: وأذكرها في النقاط التالية:

١- قاعدة تعدّد الملكية لأدوات الإنتاج: مما لا شك فيه هو أن من أساسيات العقيدة الإسلامية كون الملك المطلق لموارد الكون وإمكانياته لله سبحانه، وإنما نسب الملك لعباده فضلا منه لبيان حق الانتفاع بها وإدارتها، و«الناظر في الاقتصاد الإسلامي يرى أن مساحته تمتد لتشمل أربعة محاور رئيسية، وهي: الملكية العامة، وملكية الدولة، والملكية الخاصة، والوقف الذي يأخذ شكلًا مختلفًا بعض الشيء عن المحاور الثلاثة الأخرى»(١)، **فأما الملكية العامة:** «فهي ملكية الأموال التي تعود إلى الدولة الإسلامية بوصفها القائمة بأمر الدين والدنيا، وهي تخصّ أبناء الأمة قاطبة بغض النظر عن الدين أو القومية، ويدخل فيها المباحات العامة من الثروات الطبيعية التي يجوز لجميع أفراد المجتمع حق التمتّع بخيراتها دون تمييز«(٢).

وأما ملكية الدولة: هي ما كان الحقّ فيه لعامة المسلمين، والتدبير فيه للحاكم الشرعي، مثل الفيء والخراج والجزية وأراضي بيت المال وبعض المعادن(٣).

وأما الملكية الخاصة: فهو ما اختص الأفراد بملكه وحيازته وإدارته والتصرف فيه، وهو حقّ ولد مع الإنسان الأول من لدن ابني آدم بشهادة القرآن: ﴿**إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ**

(١) العبيدي، إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، **الملكيات الثلاث: دراسة للملكية العامة والملكية الخاصة وملكية الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي**، ط١، إصدار: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات، ٢٠٠٩م، ص٧.

(٢) الملكيات الثلاث، (مصدر سابق)، ص٥١.

(٣) انظر: الملكيات الثلاث، (مصدر سابق)، ص١١٥ وما بعدها.

أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ ﴾ [المائدة:٢٧]، وكان سبب القبول أن المتقبَّل منه قرَّب خيرَ ماله، وقرَّب الآخر شرَّ ماله، «وهذا صريح في ثبوت الملكية الخاصة لكل من ابني آدم عليه السلام، هذا على زرعه وهذا على غنمه، لاختصاص كلٍ منهما بما عنده، وتحت يده، وفي حيازته»(١).

٢–قاعدة التكافل وضمان الكفاية: ويقضي ذلك بأنه إذا كان للعامل أجر لا يفي بتمام كفايته ومن يعول، أو كان عاجزًا عن العمل، فعلى الدولة أن تضمن لهم تمام الكفاية، ويكون هذا من نفقات الأقارب الواجبة، وإلا فمن الزكاة أو بيت المال(٢).

٣–قاعدة الحرية المنضبطة: ويقضي هذا الركن بحريّة الإنسان في اختيار العمل الذي يناسبه، وطرق الكسب التي يختارها، وتملّك ما يريد، والإنفاق الذي يشبع رغباته، ولكن وفق ضوابط أحكام الشريعة الإسلامية ومقتضياتها من الحلال والحرام، فهو كالوكيل الذي يتصرف في الحدود التي يسمح بها الموكّل(٣).

الفقرة الثالثة: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي: للنظام الاقتصادي الإسلامي خصائص ينفرد ويتميز بها عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية، ومن أهمّها:

١–ربانية المصدر وضعية التطبيق: من المعلوم أن أي نظام سياسي أو اقتصادي أو اجتماعيّ إنما يستمد أحكامه وقوانينه وتشريع تعاملاته من مجموعة أفكار مستندة إلى مصدر استمدادها (ما وراء الأيديولوجيا)، فيتشكل لذلك المجتمع "أيديولوجيًّا" خاصة به، وهي التي– من المفترض– أن تكون مؤثرة في هذا النظام وذلك المجتمع، وعليه: فإن أكبر خصيصة

(١) زيدان، عبد الكريم زيدان، **القيود الواردة على الملكية الفردية**، ط١، عمان، الأردن، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٢م، ص٧.

(٢) انظر التفصيل والأدلة: السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا المعاصرة، (مصدر سابق)، ج١/٤٨ وما بعدها، (بتصرف واختصار).

(٣) المصدر السابق، السالوس، ج١/ ٥٠، باختصار.

تميّز الاقتصاد الإسلامي هي أن مصدر قوانينه والمتحكم في تسيير تعاملاته الشرعية: الكتاب العزيز والسنة المطهرة وما تفرع عنها من أدلة واجتهادات منضبطة بمقتضاهما، فهو– أي النظام الاقتصادي الإسلامي– جزء من نظام إسلامي شامل ضبط حركة الحياة الدنيا بجميع شعابها ووصْلها بالحياة الآخرة، ومؤدّى ذلك أن السياسة الاقتصادية الإسلامية إلهية من حيث أصولها، ووضعية من حيث تفاصيل تطبيقها؛ أي: وضعية باعتبار جهود الأئمة والمجتهدين في استقرائها واستنباطها، فعمل الباحث في الاقتصاد الإسلامي تطبيقي لا إنشائي؛ لأنه لا يُنشئ حكمًا، وإنما يظهر حكم الله في المسألة المطروحة[١].

٢–**الواقعية**: ينظر الاقتصاد الإسلامي إلى الواقع بعملية متفاعلة مع الواقع، لا بمجرد خيالات ومثالية غير حقيقية؛ ليتفق بذلك مع طبائع الناس وفطرهم السليمة وحاجاتهم، ويراعي دوافعهم وظروفهم ومشكلاتهم، فلا يجنح إلى خيال وأوهام، ولا ينزل إلى درك لا يتفق مع الطبيعة البشرية التي كرّمها الله– تعالى–، فينظر إلى اختلاف حالهم في الرزق، فيجعل من ذلك سببًا للتعاون والتساند في طلب العيش وبناء الحياة، لا سببًا لصراع الطبقات الذي تحدثت عنه الماركسية الشيوعية، ولا سببًا لأنْ يُفعّل كل فرد أنانيّته المقيتة ويستثمرها في تحقيق مصالحه الشخصية الضيقة ولو على حساب الجماعة، كما نظّر لذلك آدم سميث في كتابه: «ثروة الأمم»، وإنما جعلت الشريعة الإسلامية ذلك سببًا إلى التراحم والتعاون والجدّ والجهد في تحقيق مهمة الاستخلاف وإعمار الأرض كما قررته الشريعة الإسلامية[٢].

٣–العالمية: وهذا شأن الشريعة ذاتها، فالشريعة الإسلامية جاءت عالمية، شاملة، عامة، ثابتة المبادئ، مرنة التعامل مع الوقائع، صالحة لكل مكان وزمان؛ وكذلك النظام الاقتصادي الإسلامي؛ لأنه جزءٌ من الشريعة، وأحكامه منبثقة من أحكامها، ومصدرهما

(١) انظر: الفنجري، مُحَمَّد شوقي الفنجري، **ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي**، (د.ط)، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٢٠ وما بعدها.

(٢) السالوس، الاقتصاد الإسلامي، (مصدر سابق)، ج١/٣٦ وما بعدها ، بتصرّف واختصار.

واحد، خلافًا للأنظمة الاقتصادية الوضعية التي قد تناسب مكانًا معينًا، وتقتصر في مناسبتها على بيئة وأشخاصٍ معينين في مرحلة زمنية محددّة.

٤-الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة: أو خاصية التوفيق والموازنة بين المصالح المتضاربة؛ إذ ينفرد النظام الاقتصادي الإسلامي بخاصية متميزة ترتكز على التوفيق والمواءمة والموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، خاصية الوسطية والاعتدال والملائمة؛ وسطية اجتماعية نسبية لا حسابية مطلقة، فلا يُضحّى بالمصلحة الخاصة، ولا تقدّم المصلحة العامة عليها عند تعارضهما وعدم التوفيق بينهما إلا في الظروف الاستثنائية؛ كالحروب والمجاعات والأوبئة[١].

٥-الجمع بين الثبات والمرونة في مجاراة التطوّر: ويسميها عالم الاقتصاد: مُحَمَّد شوقي الفنجري في كتابه: «ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي»: **خاصية المذهب والنظام**، وفيه يرى الباحث أن السياسة الاقتصادية في الإسلام سياسة إلهية من حيث أصولها، ثابتة على ما ورد في القرآن والسنة؛ فهي غير قابلة للتغيير مهما تغيّرت أشكال الإنتاج أو بلغت من تطوّر، وهذا ما يعبّر عنه باصطلاح: "المذهب الاقتصادي"؛ ووضعيّة من حيث تطبيقها؛ أي: مرنة متطورة بما يتلاءم وظروف الزمان والمكان وطبيعة المجتمعات، وهذا ما يعبّر عنه باصطلاح: "النظام الاقتصادي الإسلامي"، وهذه الخاصية أعطت الاقتصاد الإسلامي الصلاح لكل زمان ومكان، مع إمكانية تعدّد صوره التطبيقية[٢].

٦-الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية: ومعنى ذلك أن الاقتصاد الإسلامي وإن كان ظاهر نشاطه ماديًّا، إلا أنه مصبوغ بطابع روحي قوامه الإحساس بالله وخشيته، وأن التعامل مع الناس تعامل مع الله، وأن رضا الله والتزام تعاليمه وأحكامه هي التي تصوغ العلاقة بين الناس في تعاملاتهم، وهذا يفضي حتمًا إلى سمو الهدف في أي نشاط

(١) انظر: الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، (مصدر سابق)، ص٣١.

(٢) انظر: الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، (مصدر سابق)، ص١٨.

اقتصادي، وإلى تولّد الرقابة، وانطباع التعاملات الاقتصادية بالطابع الإيماني[١].

الفقرة الرابعة: مبادئ الاقتصاد الإسلامي: لقد تميز الاقتصاد الإسلامي بمبادئ، منها:

١-**مبدأ القيم الإيمانية والثوابت العقيدية:** وهو مبدأ يُظهر برسوخ «الإيمان العميق والصادق بأن الله تعالى هو المالك الحقيقي لكافة مستلزمات النشاط الاقتصادي، وأنه- سبحانه- سوف يحاسب كل إنسان عن عمله ومعاملاته بصفة عامة، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه»[٢].

٢-**مبدأ القيم الأخلاقية:** وهو مبدأ يفرزه الإيمان وأحكام الشريعة ومقرراتها العامة؛ حيث القيم الأخلاقية في الشريعة الإسلامية- المتمثلةبالصدق والأمانة والعدل والاعتدال، وعدم الغشّ والخداع والغرر والإسراف والخيانة... إلخ- فرع من الدين الإسلامي ونتيجة من نتائجه، فهي بمنزلة الثمرة من الشجرة، فتراها تساعد بقوة في توجيه وتقويم التصرفات وسائر السلوكيات، ولا سيما السلوك الاقتصادي، فلا اقتصاد إسلامي بدون قيم أخلاقية تشرف عليه وتوجّهه وتضبط مساره، وهذا يستوجب «التزام كل من يمارس أي نشاط اقتصادي بمجموعة من القيم الأخلاقية السامية التي تضبط سلوكه في المعاملات»[٣].

٣-**مبدأ التوازن بين الماديّة والروحية:** وهو من المبادئ المميزة للاقتصاد الإسلامي، ومؤدّاه: أنّ الاتجاه بالنشاط الاقتصادي اتجاه إلى الله سبحانه، مما يضفي عليه الطابع الإيماني والروحي، وشعور بالرضا والاطمئنان، فضلًا عن إيمانه بوجوب وجود العامل المادي، في توجّه متوازن بين كفاية حاجات الروح والبدن، ليُحمى به الإنسان من نفسه، ويجعل من هذا

(١) انظر: الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، (مصدر سابق)، ص٤٧.

(٢) شحاتة، حسين حسين شحاتة، **الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق**، ط١، مصر، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٨ م، ص٢١.

(٣) الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، مصدر سابق، ص٢١.

التوجّه صمام أمان لسلامة النشاط الاقتصادي، ووسيلة فعّالة لصلاح الفرد والمجتمع[١].

٤-**مبدأ الرقابة المزدوجة:** ففي ظل الاقتصاد الإسلامي؛ فإنه إلى جانب رقابة القانون أو الشريعة وأجهزة الرقابة الوضعية وأدواتها، فإنّ الاقتصاد الإسلامي يحرص في نفس الوقت على إقامة رقابة ذاتية أساسها فكرة الإيمان بالله وحساب اليوم الآخر، وفي ذلك عند إقامته وتفعيل مقتضياته ضمانة قوية لسلامة السلوك الاجتماعي وشرعية النشاط الاقتصادي، لشعور الفرد المؤمن بأنه إذا استطاع أن يفلت من رقابة ومساءلة البشر وأدواتهم، فلن يستطيع أن يفلت من رقابة الله- تعالى- ومساءلته، فالوازع الديني له أثره في توجيه الاقتصاد الإسلامي وإدارته[٢].

الفقرة الخامسة: نقد النظام الاقتصادي الإسلامي: ولو تعرضنا في عجالة لنقد النظام الإسلامي بناءً على ما أورده الباحث في الفقرات السابقة وعلى ما طالع من بحوث وكتب في المجال، سنجد التالي[٣]:

١-أن النظام الاقتصادي الإسلامي: نظام إلهي المصدر، وضعي التطبيق، وهو جزء من نظام إسلامي شامل ضبط كافة التصرفات الإنسانية، وقد تُرك للإنسان حظٌّ وافرٌ في تسييره وإدارته وفق الضوابط والثوابت العامة لشريعة، ما أعطاه مرونة في التعامل مع متغيرات الزمان والمكان.

٢-أن ملكية المال الحقيقية مبنية على رؤية عقدية تقضي بأن المال مال الله، ونحن مستخلفون فيه، وأنه من أدوات التسخير الرباني المساعدة على قيام الإنسان بمهمّة الاستخلاف والإعمار الموكلة إليه.

(١) انظر: الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، (مصدر سابق)، ص٤٨ وما بعدها (بتصرف واختصار).

(٢) انظر التفصيل: الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، (مصدر سابق)، ص٥٢ وما بعدها.

(٣) للاستزادة انظر: الغزالي، عبد الحميد الغزالي، حول جوهر الاقتصاد الإسلامي، (ورقة بحث)، جامعة الأزهر، دار المشورة، (موقع إليكتروني)،http://www.darelmashora.com/،ص٧ وما بعدها، (بتصرف واختصار).

٣-أن العبادات والمعاملات في الشريعة الإسلامية يرتبطان ارتباطًا عضويًا وموضوعيًا ببعضها البعض، فمثلما تعبدنا الله- تعالى- بأحكام العبادات كذلك تعبدنا بأحكام المعاملات، وما يقوم به الإنسان من إدارته لشئونه الاقتصادية، فإنه يحمل- أيضًا- بُعدًا تعبديًّا يستحق الثواب أو العقاب بحسبه.

٤-أن حركة الحياة الاقتصادية الإسلامية تستند أساسًا- بجانب الأخذ بالأسباب- على البركة التي تُعدّ بدورها نتيجة طبيعية لإقامة شرع الله والالتزام بأحكامه.

٥-أنّ لدافع الربح وميكانيكية السوق في تسيير النشاط الاقتصادي أهمية كبيرة ومعتبرة، ولكن بمفهوم وضوابط إسلامية محددة.

٦-أنّ للعمل أهمية عظيمة في النظام الاقتصادي الإسلامي، لاقترانه بالإيمان ووصفه بالصلاح.

٧-ولما كان الإنفاق جوهر التنمية المستمرة، فقد حرص النظام الاقتصادي الإسلامي على الإنفاق بشعبه الثلاث: الاستهلاكي باعتدال، والاستثماري بالحث، والخيري بالحضّ، كما أنه منع الكنز وحرّمه، وكره الإمساك وشنّع عليه.

٨-أن النظام الاقتصادي الإسلامي سعى جادًا لإيجاد سوق إسلامية كاملة مستقرة لا تكتنفها ممارسات أنانية خاطئة، فتراه منع الاستغلال وحاربه لتوفير مجتمع مستقر متراحم منتج باستمرار، فحرّم الربا، ومنع الاحتكار، الغش والتدليس والنجش... وما كان على شاكلتها من تصرفات.

٩-أن النظام الاقتصادي الإسلامي سعى والتزم بتوفير تمام الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع، واعتبر ذلك حقًّا مشروعًا له، وحقًّا مفروضًا واجبًا على الدولة، سعيًا في تحقيق تكافل اجتماعيّ يدفع الجميع على الاشتراك في النشاط الاقتصادي تعميرًا للأرض وتحقيقًا لمهمة الاستخلاف.

١٠-أن النظام الاقتصادي الإسلامي أقرّ الحرية في التصرفات المالية، ولكنها**الحرية المقيدة:** والتي تقضي بكون الإنسان حرّ في اختيار العمل الذي يناسبه، وطرق الكسب التي يختارها، وتملّك ما يريد، والإنفاق الذي يشبع رغباته، ولكن وفق ضوابط أحكام الشريعة الإسلامية ومقتضياتها من الحلال والحرام، فهو كالوكيل الذي يتصرف في الحدود التي يسمح بها الموكّل.

١١-اعتمد النظام الاقتصادي الإسلامي نظام توزيع فعال، يقوم على أساس معايير العمل والحاجة والضمان، فالغُنْم بالغُرم، والخراج بالضمان، فمن يعمل يكسب، ومن لا يستطيع أن يسدّ احتياجاته الأساسية (ضرورية، وحاجيّة) عن طريق العمل يتكفل المجتمع بإتمامها؛ تحقيقًا لحدّ الكفاية، ومن يتحمل المخاطرة يستحق عائد الربح الحلال.

١٢-أن نظام الملكية في الاقتصاد الإسلامي متعدد، ويشمل: الملكية العامّة، وملكية الدولة، والملكية الخاصة، والوقف، وأن لكل منها وظيفته الاجتماعية المنوطة به.

١٣-أن النظام الرقابي في الاقتصاد الإسلامي نظام شامل: من الفرد على نفسه، ومن الفرد على الحاكم، ومن الحاكم على الفرد، ومن الأفراد على بعضهم، ومن الله الخالق- تبارك وتعالى- على الجميع.

المبحث الثاني: نظرية الأسس في إدارة الاقتصاد الإسلامي[1]

وفيه:

المطلب الأول: تصوّر نظرية الأسس: فرضها وهيكلها الرياضي، وتطبيقه وتحليله ونقدها.

المطلب الثاني: آلية إنتاج نظرية الأسس وأبعادها وميزاتها.

المطلب الثالث: أهمية نظرية الأسس وقضاياها الأساسية، وضرورة العمل بمقتضاها.

(١) وقد استفدت في هذا المبحث على وجه الإجمال من كتاب: الريسوني، أحمد الريسوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، ط٢، الرياض، السعودية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٩٩٢م.

المطلب الأول: نظرية الأسس: فرضها وهيكلها وتطبيقها وتحليلها ونقدها، وقد تناول الباحث بيانه في الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: فرض النظرية: تقوم نظرية الأسس- برأي الباحث- على فرض: "أن لإدارة الاقتصاد في الشريعة الإسلامية أُسسًا ثابتة مستنبطة من أدلّة الشريعة وكلياتها العامة باعتبارها مصدر الفكر والتشريع الإسلامي، وهي قادرة على أن توجّه التعاملات المالية وتنظّم العمليات الإدارية وتضبطهما بدقّة عالية وإتقان أكبر وتكاليف أقل، وأنها جزءٌ من نظام اقتصادي إسلامي شامل ذاتي ومستقل، يضاهي ويسبق الأنظمة الاقتصادية الوضعية الأخرى، ويمكن تطبيقه في الواقع على اختلاف بيئاته وزمانه ومكانه"، فهي إذًا: فرض علمي يجمع دليل وجوده وبرهان صحته من النظر والاستقراء والاستنباط من الأدلة الشرعية والتوفيق بينها بمنهجية، في استخراج أسسٍ يبني عليها قواعده الضابطة ومبادئه الموجّهة لموضوعه.

الفقرة الثانية: هيكل النظرية: وهو برأي الباحث موافق لما قضت فيه علوم الفيزياء التطبيقية وقوانينها، والقاضي بأن: توارد القوى المتساوية بالشدة، والمتعاكسة بالاتجاه على جسم ما؛ يؤدي حتما إلى ثبات الجسم بوضع معين، وإيراد قوة جديدة على ذات الجسم- أو حرف القوى الواردة المتساوية بالشدة بدرجة واحدة وتوجيهها باتجاه واحد معيّن- سيؤدي حتمًا إلى حركة الجسم بثبات بحسب اتجاه توجيه القوى المؤثرة عليه، مع ضمان عدم انحراف المسار وثباته؛ بسبب توازن تأثير القوى المتعاكسة نسبيًا على الجسم، وسرعة حركته مرهون بمدى طاقة تلك القوة.

الفقرة الثالثة: تطبيق نظرية الأسس على مسار إدارة الاقتصاد: ويقضي التطبيق من وجهة نظر الباحث بالتالي: إن لمقتضيات العقيدة وأحكام التعبّد والتوجيهات الأخلاقية في الشريعة الإسلامية كل على حدى قوة مؤثرة في توجيه تصرفات الفرد والمجتمع عمومًا، فلو أوردنا هذه القوى الثلاث- والتي أثبتنا في المبحث السابق أثرها على إدارة وتوجيه الاقتصاد-

على جسم[1] إدارة الأموال التجارية والأعمال أو الاقتصاد بنسب متساوية واتجاهات معيّنة في وقت واحد، لثبت ذلك الجسم في وضع متوازن يضمن عدم اضطرابه، فإذا ما حرفناها بدرجة هندسية متساوية على سطح الجسم، وباتجاه واحد، ثم أوردنا قوة دافعة جديدة بنفس الاتجاه المتحصّل من توارد القوى الثلاث المذكورة، وأزلنا من أمام حركته كل قوة معاكسة مقاومة تعرقل أو تقلل حركته: دفعنا الجسم بحركة متوازنة بالاتجاه الموافق المطلوب والسرعة المطلوبة.

والقوة الجديدة- بتصوّر الباحث- قوة مادية صرفة، وتقضي بإزالة العوائق أمام حركة واتجاه الاقتصاد، ودفع بجسمه كوحدة ماديّة متماسكة إلى الأمام نحو النمو بحركة متوازنة منضبطة، واتجاه ثابت، وهذا دور الأساس التطبيقي من النظرية المطروحة، والذي سيأتي الحديث عنه وبيانه في موضعه.

الفقرة الرابعة: تحليل التطبيق وتنزيله على نظرية الأسس: لنظرية الأسس من وجهة نظر الباحث أسس أربعة:

ثلاثة معنوية قِيَميّة، وهي: الأساس العقيدي، والأساس التعبدي، والأساس الأخلاقي، وأصل هذه الأسس: تعليمي تربوي تدريبي مبكّر، مستمدٌ من الدين الإسلامي ومقرراته العقيدية والعبادية والأخلاقية، ويبدأ بناؤه في الإنسان مع ولادته، وينمو معه حتى يرسخ في ضميره أصلًا نقيًّا ثابتًا مؤثرًا في تصرفاته.

وواحد مادي حسّي؛ وهو التطبيقي، وأصله تعليمي تدريبي متطوّر مَرِن، يجاري حركة الزمان وخصوصية المكان والأشخاص والأحداث، وهو مشترك في تطبيقه بين الفرد والجماعة، وبين الإدارة الشخصية والإدارة العامة للمجتمع؛ الحكومة.

(١) التعبير هنا بالجسم تعبير مجازي يقرّب التصور المعنوي للإدارة إلى ما يشبه الجسم بشكله المادي لتقريب الصورة إلى الذهن.

ولتحقيق نقطة التوازن الأمثل وضبط حركة إدارة لاقتصاد، يلزم توجيه القوى المعنوية: العَقَديّة، التعبدية، الأخلاقية- والتي تمّ غرسها سلفًا في ضمير الأفراد عبر مسيرة طويلة من التعليم والتربية- على مركز إدارة الاقتصاد لضمان التوازن وعدم الاضطراب والانفلات إذا ما بدأت القوة الحسية التي سيترجم حركتها وقيادتها الأساس التطبيقي، والذي سيكون مشتركًا بين الفرد وبين الحكومة في الدفع نحو الأمام، في حين ستولى الحكومة دورًا إضافيًا فضلا عن الدفع، سيتمثل في إزالة العوائق أمام الحركة "الشرعية" لإدارة الاقتصاد، مع توجيه القوى المعنوية الثلاث بذات الاتجاه، فإن "قطار الوسادة الهوائية الاقتصادي"[(١)]- إذا جاز التعبير- سينطلق بثبات وتوازن في طريقه الصحيح المرسوم له وفق الضوابط الشرعية، وهو ما سيؤدي حتمًا إلى التنمية المتوازنة المنضبطة، يليها الكفاية حتمًا، فالرفاهية المشروعة.

ومن هذا التحليل أعلاه: يلزم أن نذكر بأن الصورة المنطقية المتوقعة لعدم الالتزام بهذا التطبيق-والذي يشهد الواقع به- وهو: أن غياب أي عامل "أساس" معنوي من الأسس المذكورة سيؤدي حتمًا إلى انحراف المسار، في حين غيابها جميعا سيؤدي إلى فوضى في التعاملات المالية والإدارية والاقتصاد العام والخاص، مثلما حصل في النظام الرأسمالي، وفي حين غياب الأساس التطبيقي المذكور سيؤدي إلى الركود، وغياب عامله الفردي إلى بطء الحركة وتسلط واستبداد الدولة وشيوع الفساد المالي والإداري كما حصل في النظام الاشتراكي "الشيوعي"، وغياب الدور الحكومي بالكامل سيؤدي إلى ظهور امبراطوريات الأفراد الخاصة المبنية على الأنانية والجشع والتسلط، وهذا سيصل بلا ريب إلى تباطؤ في حركة عجلة التنمية، وهدر في الإمكانيات، وفساد مالي وإداري نسبي أو عام وعدم استقرار تبدأ ظهور علاماته جليًّا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أيضًا.

(1) يرجى الاطلاع على آلية عمل قطار الوسادة الهوائية للاقتراب من الفكرة التي يطرحها الباحث على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=06-830wd3lw. و: https://ar.wikipedia.org/wiki/

النقد الوارد على النظرية: وقد يرد النقد على النظرية بالقول: إن المؤثرات العقدية والعبادية والأخلاقية لا يمكن قياسها كمًّا وإعطاء بيانات رقمية حول مداها وقوة تأثيرها، لأنها أمور معنوية.

والإجابة على هذا الإشكال يكون صحيحًا أنه لا يمكن قياس الأمور المعنوية كمًّا وإعطاء بيانات رقمية عنها، ولكن المقطوع به هو إمكان قياس أثرها، وذلك بوضع بعض المعايير التي تعبّر عن مدى تأثير تلك الأمور المعنوية على ضبط وتوجيه مسار إدارة الاقتصاد، مثل: جودة الإنتاج وسرعته، وإتقان العمل وتخفيف الهدر، والقضاء على الفساد المالي والإداري أو الحدّ منه، وبين يدي الباحث بحوث قيمة في الفساد الإداري، وعدّة دراسات مسح ميداني استخدمت الاستبيان والعينة العشوائية في دراسة أسباب الفساد الإداري وعلاجه، وكلها أجمعت على أنّ ضعف الوازع الديني هو أحد أهم الأسباب في وجود الفساد الإداري، وأن من أول طرائق علاجه زرع الوازع الديني والرقابة الذاتية والتنشئة الأخلاقية في الصغر وفق أحكام الدين الإسلامي، وأذكر منها:

١- دراسة يوسف عبد عطية بحر، والتي تناول فيها الباحث موضوع: **الفساد الإداري-المسببات والعلاج، دراسة تطبيقية على مستشفيات قطاع غزّة**، وقد اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية بنسبة ٦% من مجتمع الدراسة والمتمثل بالعاملين داخل المستشفيات وعددهم: (٣٥٩٦) موظف، حيث تم توزيع استبيان لهذا الغرض، واستخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي: SPSS لتحليل البيانات، وكان أهم ما توصلت إليه الدراسة: بأنَّ التنشئة الاجتماعية السيئة تلعب دورًا أساسيًّا في وجود الفساد الإداري، ما دعاه لأن يوصي بالاهتمام بالتنشئة الاجتماعية والسلوكية وفقًا لتعاليم الدين الإسلامي[١]، ثم أورد يوسف بحر بعض الدراسات المشابهة وحققها الباحث، أذكر منها الدراسات التالية:

(١) بحر، يوسف عبد عطية بحر، **الفساد الإداري- المسببات والعلاج، دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، ٢٠١١م، مج١٣، ع٢، ص١.

٢– دراسة مها البرادعي، جدة، ٢٠١٠م، بعنوان: **الفساد الإداري في بعض الأجهزة الحكومية، دراسة تطبيقية على بعض الأجهزة الحكومية**، وأهم ما توصلت إليه الدراسة: أن أهم مسببات الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية: غياب الرقابة الذاتية، وأهم حل للتصدي للفساد الإداري: الحرص على بث أخلاقيات العمل وتعزيز الرقابة الذاتية(١).

٣– دراسة عادل بن أحمد الشلفان، **الفساد الإداري في المؤسسات العامة، المشكلة والحل**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مج٢٥، ع١-٢، ٢٠٠٣م، وقد توصلت الدراسة إلى: أن الفساد الإداري يمنع أو يحد من النمو الاقتصادي، وأن علاجه: يكون بغرس القيم والأخلاق الفاضلة في عقل الموظف وضميره(٢).

٤–دراسة مُحَمَّد العزازي وأحمد أبو إدريس، **الممارسات الإدارية والتسيب الوظيفي في الأجهزة المحلية–دراسة تطبيقية**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مج٢٣، ع١، ٢٠٠١م، وقد توصلت الدراسة إلى: أن أهم أسباب التسيب الوظيفي: ضعف الوازع الديني لدى المديرين، وأن أهم ما أوصت به: الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية والأسرية والقيم الدينية التي تحث على الانضباط الوظيفي(٣).

(١) الفساد الإداري، يوسف بحر، (مصدر سابق)، ص٥.

(٢) الفساد الإداري، يوسف بحر، (مصدر سابق)، ص٧-٨.

(٣) الفساد الإداري، يوسف بحر، (مصدر سابق)، ص٨.

المطلب الثاني: آلية إنتاج نظرية الأسس وأبعادها وميّزاتها، وقد تناوله الباحث في فقرات:

الفقرة الأولى: آلية إنتاج نظرية الأسس: يرى الباحث بأن إنتاج نظرية الأسس يتبع آلية ينتجها:

١– التسلسل الفكري المنطقي الذي ينبع من النظر العقلي في الأدلّة وفي الواقع أيضًا.

٢– الانطلاق من الأسس العَقَديّة للإسلام واعتبار مقرراتها.

٣– استقراء تفاصيل الشريعة استقراءً علميًّا رصينًا مستندًا على اليقين بكون الشريعة حاوية لمبادئ ضبط الحياة على وجه الاجمال والشمول.

٤– النظر في النصوص واستقراء الأحكام والوقوف على حِكَمِها وعللها وملاحظة مراميها؛ لتحصيل تفاصيل الأساس وصياغته على وجه يضبط تعاملات الإنسان المالية وأعماله الإدارية، فتنضبط حركته وتعامله مع محيطه تيسيرًا له للقيام بمهمتي الإعمار والاستخلاف.

الفقرة الثانية: أبعاد النظرية: إنّ لنظرية الأسس– برأي الباحث– بعدًا كليًّا واحدًا يُعتبر غايةً وأصلًا؛ ويتمثل في البعد الإنساني الذي يُعنى بتحقيق كفايته من ضروريات وحاجات وتحسينيات الفرد وفق ضوابط الشريعة ومقتضيات أحكامها التي ما نزلت أصلًا إلا لتحقيق صلاح حاله في الدنيا والآخرة من جهة، وتحقيق الأمان والاستقرار والتعايش والسكينة المجتمعية في مجال التعاملات المالية والإدارية من جهة أخرى.

وأبعادًا جزئية وسائلية يتشكل من مجموع مفرداتها الدين، وتمثلت في: البعد العقدي، والبعد التعبدي، والبعد الأخلاقي، والبعد التطبيقي، والتي ستكون حاضرة – أو يجب أن تكون حاضرة– عند كل تصرّف ماليّ أو إداري على مستوى الفرد أو الجماعة وفي كل مفاصل الاقتصاد.

الفقرة الثالثة: ميّزات النظرية: تأتي نظرية الأسس برأي الباحث لتفسّر أسباب تميز النظرية الاقتصادية الإسلامية عن غيرها من النظريات الاقتصادية الوضعية؛ ذلك لأنها تستند في فلسفتها إلى البعد الديني القائم على نصوص الوحي، والمرتكز على مقرراته؛ تلك المقررات التي اعتبرت الروح دون غفلان المادة، ونظرت إلى مصلحة الجماعة دون هضمٍ لحقّ الفرد، فاتسمت بثبات المبادئ والأصول مع مرونة الأنظمة وتعاملاتها، ما أعطاها قدرة تفاعل مميزة مع المتغيرات والنوازل، فراعت حال الزمان والمكان والأشخاص والظروف المحيطة ببيئة الأحداث والمعاملات.

المطلب الثالث: أهميتها وقضاياها الأساسية وضرورة العمل بمقتضاها

وفيه فقرات:

الفقرة الأولى: أهمية نظرية الأسس: تنبع أهمية نظرية الأسس في إدارة الاقتصاد الإسلامي من انبثاقها من المبادئ العامة للشريعة، والقواعد الفقهية، فضلًا عن الأحكام الجزئية الخاصة بالمعاملات المالية والإدارية، الأمر الذي جعلها نظرية تحكم وتوجّه وتنظر وتراقب تفاصيل إدارة الأموال والأعمال العامة والخاصّة، وتحكم كل فهم لها، وتوجه كل نيّة وكل اجتهاد في إطارها، توجيهًا ورقابة ورصدًا ذاتيًّا في غالبه.

ونقطة الانطلاق في هذا هي: أن الشريعة سعت إلى إيجاد نظام رقابة ذاتي في النفس الإنسانية يمكن استثماره في ضبط التعاملات المالية والإدارية، من خلال الأحكام والقيم التي أقرّتها، فضلًا عن التسليم الجازم بكون الشريعة ما أغفلت أي جانب من جوانب الحياة، وأنها أعطت للمعاملات المالية الجانب الأوفر من العناية والضبط؛بغيّة جلب المصالح للعباد ودرء المفاسد عنهم في الدنيا والآخرة، والمصالح المقصودة هنا هي: المقاصد المعتبرة شرعًا؛ لأن المصالح غير الأهواء الجامحة والنزوات العابرة، بل المصالح في الإسلام أبعد وأرقى من المفاهيم السطحية القاصرة السائدة، ولاسيما في باب المعاملات.

الفقرة الثانية: قضاياها الأساسية: وأما القضايا الأساسية التي طالتها نظرية الأسس في إدارة الاقتصاد وأفرزتها كمبادئ مؤثرة في الجانب التطبيقي، فهي:

أولًا: قضية القيم: وهي قضية جوهرية في الدين الإسلامي، وتتجلى عمليًّا في تطبيقات التعاملات المالية، حتى يكاد الباحث أن يجزم بأن قضية القيم في الشريعة الإسلامية من القضايا التي تدور عليها الأحكام الخمسة، لأنها منبثقة من الدين ومقتضياته، فاحترام إنسانية الإنسان واجب، وإنظار المعسر والتجاوز عنه مندوب إليه، والبذل جائز، والبخل والإمساك والتشديد على المدين مكروه، والاحتكار والمطل والغش والتدليس حرام.

ثانيًا: قضية الرقابة: والرقابة على أضرب: رقابة النفس، ورقابة المجتمع، ورقابة الحاكم، وأعلاها رقابة الله، وهي المتولدة ابتداءً من الأساس العقيدي الذي استقر في النفس الإنسانية، والذي جعل من التزام أحكام الشريعة في ميدان التعاملات الظاهرة والباطنة أمرًا تعبديًّا يتحسس فيه المؤمن رقابة الله- تعالى- كأنه يراه، "فإن لم تكن تراه، فإنه يراك".

ثالثًا: قضية الضبط: وقضية ضبط إدارة الاقتصاد من خلال نظرية الأسس بأبعادها العقيدية والتعبدية والأخلاقية تجعل من التصرفات المالية والإدارية متوازنة التوجّه، معتدلة المسار، ثابتة الخُطى، مرنة التصرّف، ولطالما تخيلها الباحث بأنها عدّة قوى تنصبّ من جهات متعددة على نقطة التصرف فتضبط وجهتها وتوازن حركتها، وتؤطّره بإطاره العملي وفق مبادئ وأحكام الشريعة ومقتضيات المصلحة التي أقرّتها، فتدفعها إلى الأمام نحو تحقيق الغاية المناطة بالإنسان، والتي تمثّلت بالإعمار.

رابعًا: قضية اعتبار الجانب المادي: ومن ميزات نظرية الأسس في إدارة الاقتصاد، أنها لم تهمل الجانب المادي للتعاملات المالية والإدارية؛ ذلك أنها نظرية منبثقة من شريعة إلهية متوازنة، راعت الروح ولم تهمل البدن، ركّزت على القيم، ولكنها لم تهمل جانب الربح المالي، تركت للناس مجال التنافس في البر والمعروف مثلما تركت لهم فرصة التنافس الشريف في الصناعات والتجارات والفنون وتحصيل العلوم، وأعطت للمغامرة في التجارة حق الربح، وأكبر دليل على اعتبارها الجانب المادي: أنها ألزمت الإدارة العليا للمجتمع- الحكومة- بوجوب تحقيق حدّ الكفاية لجميع أفراد المجتمع.

الفقرة الثالثة: العمل بمقتضاها والنتائج المرجوة من تطبيقها.

أولًا: العمل بمقتضاها: إن العمل بمقتضى نظرية الأسس في إدارة الاقتصاد منوطٌ بالعمل بأحكام الشريعة وتحكيمها في إدارة شؤون المجتمع والفرد، بل والكون كله؛ لأن النظرية منبثقة عنها، ولأن الشريعة جزء من النظام الكوني ونواميسه الدقيقة وقوانينه المحكمة، وإبعادها عن منظومة مساره أو حرفها عن جريانه في فلكه يعني: الاضطراب في دورة الكون، وهذا ينعكس جليًّا على اضطراب التعاملات المالية والإدارية، ولاسيما التجارية، وهذا لا يحتاج لبرهان، لأن الواقع بكل تفاصيله يشهد على ذلك، وعليه: فلابد لتفعيل نظرية الأسس في الواقع وتطبيقها من إعمال الشريعة وتحكيمها وإجراء أحكامها في الواقع بكل مساربه.

ثانيًا: النتائج المرجوة من تطبيقها: ويمكن اختصار النتائج المرجوة من تطبيق نظرية الأسس المقترحة في إدارة الاقتصاد الاسلامي في النقاط التالية:

١- ضبط التعاملات المالية والإدارية بضوابط متكاملة: روحية ومادية، عقدية وتعبدية وأخلاقية، نظرية وتطبيقية، دنيوية وأخرويّة.

٢- تفعيل جانب الرقابة الذاتية في الإنسان، وربطها بالرقابة الإلهية، دون إهمال دور الرقابة البشرية في الرصد والمتابعة والتقويم والتصويب.

٣- قطع أسباب الفساد المالي والإداري قبل وقوعه، أو الحدّ منه، وتصحيح الأمور وإصلاحها إذا أصابها ما يفسدها، ما يعني النهوض بالاقتصاد والدفع بالتنمية بشكل منظم ومتوازن.

٤- تحقيق الاستقرار والسكينة المجتمعية والاطمئنان على مسار العمليات التجارية والإدارية؛ ما يعني الدفع نحو مزيد من الاستثمار والعمل، والذي سيؤدي حتما إلى دفع حركة البناء والتنمية ورفع مستوى الفرد من ذل ومشقّة الحاجة إلى الكفاف، ثم من الكفاف إلى الكفاية، ثمّ من الكفاية إلى الرفاهية المنضبطة بأحكام الشريعة ومقرّراتها.

الخاتمة: وقد حوت نتائج البحث والتوصيات والفهارس، وذلك كما يلي:

أولًا: نتائج البحث: وقد توصل الباحث إلى ما يلي:

١- وجود اقتصاد إسلاميٍّ حيٍّ لا يمكن إنكاره، وله نظريته وأحكامه الخاصة المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية وفلسفتها القيمية، وأنه ساهم لقرون في رفد مسيرة الحضارة الإنسانية بالأحكام والقوانين والحلول الاقتصادية الناجزة؛ لمرونة أحكامه، واجتهاد فقهاءه.

٢- أنّ الاقتصاد الإسلامي بعمقه القيمي وبُعده الإنساني قادر على أن ينافس الاقتصادات الوضعية ويسبقها ويحل المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم اليوم.

٣- أنه ليس من المستحيل هيكلة نظرية اقتصاد إسلامي تحاكي النظريات الفيزيائية والرياضية تنبني علي تحويل القيم المعنوية للدين إلى قيم مادية مؤثرة في إدارة الاقتصاد إذا تضافرت الجهود بين الباحثين وقيادات المجتمع وأفراده.

ثانيًا: التوصيات: وقد أوصى الباحث بتكثيف الجهود البحثية في المجال الاقتصادي، وفتح قنوات التواصل بين الباحثين الشرعيين والاقتصاديين والاستفادة من خبراء العلوم التطبيقية لبلورة نظرية إسلامية بمعايير تناسب كل عصر، في توافق مع الثوابت الشرعية، واستفادة من مرونة أحكامها وتحفيز نحو التنمية والبناء وتطوير الاقتصاد وإدارته بربط الشاهد بالغائب.

ثالثًا: الفهارس، وفيها:

١- ثبت المصادر والمراجع بالترتيب الأبجدي

١) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة للنشر، (بدون تاريخ أو رقم طبعة).

٢) ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم بن علي؛ أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.

٣) بحر، يوسف عبد عطية بحر، الفساد الإداري- المسببات والعلاج، دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، ٢٠١١م، مج١٣، ع٢.

٤) بيرو، فرنس وابيرو، هذه هي الرأسمالية، ترجمة: مُحَمَّد عيتاني، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٣م.

٥) جريجوري، بولج ريجوري، روبرت ستيوارت، النظم الاقتصادية المقارنة، تعريب: طه عبدالله منصور، الرياض، دارالمريخ، ١٩٩٤م.

٦) الحجار، عدي جواد الحجار، الأسس المنهجية في تفسير النص القرآني، ص١٧، المرجع الإليكتروني للمعلوماتية، (موقع إليكتروني).

٧) راتب، نجلاء عبد الحميد راتب، الاقتصاد والمجتمع، (مقرر جامعي)، كلية الآداب، جامعة بنها، مصر، كود (٥١٥).

٨) الريسوني، أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط٢، الرياض، السعودية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٩٩٢م.

٩) ريندينا، آ.ن. ريندينا، وآخرون، تاريخ النظريات الاقتصادية، ترجمة: ماجد بطح، ط١، دمشق، مطابع الشام، ١٩٨٨م.

١٠) زيدان، عبد الكريم زيدان، القيود الواردة على الملكية الفردية، ط١، عمان، الأردن، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٢م.

١١) السالوس، علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، (د.ط)، الدوحة، قطر، دار الثقافة، ١٩٩٦م.

١٢) سميث، آدم سميث، ثروة الأمم، ترجمة: حسن يزينه، ط١، بغداد، العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧م.

١٣) شحاتة، حسين حسين شحاتة، أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي في مجال التطبيق، سلسلة بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي، ص٧، دار المشورة، (موقع إليكتروني)، http://www.darelmashora.com/.

١٤) شحاتة، حسين حسين شحاتة، الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق، ط١، مصر، دار النشر للجامعات، ٢٠٠٨م.

١٥) العبيدي، إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، الملكيات الثلاث: دراسة للملكية العامة والملكية الخاصة وملكية الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي، ط١، إصدار: دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات، ٢٠٠٩م.

١٦) علاقي، مدني عبد القادر علاقي، الإدارة: دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية، ط٩، جدة، مكتبة دار جدة، ٢٠٠٠م.

١٧) الغزالي، عبد الحميد الغزالي، حول جوهر الاقتصاد الإسلامي، (ورقة بحث)، جامعة الأزهر، دار المشورة، (موقع إليكتروني)، http://www.darelmashora.com/.

١٨) الغزالي، عبد الحميد الغزالي، الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، مطبوعات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، الناشر الأصلي: المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة، (دون تاريخ).

١٩) فولتشر، جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، ط١، القاهرة، دارالشروق، ٢٠١١م.

٢٠) الفنجري، مُحَمَّد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، (د.ط)، القاهرة، ١٩٩٣م.

٢١) القره داغي، علي محي الدين القره داغي، المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي- دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي على ضوء الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة وتراثنا الفقهي، إصدارات وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف في دولة قطر، ط١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ٢٠١٠م.

٢٢) ماركس، كارل ماركس، رأس المال، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م.

٢٣) المعجم الفلسفي، إصدار مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٣م.

٢٤) الاتحاد السوفيتي تاريخيًا، الموسوعة العربية، https://www.arab-ency.com.

٢٥) نبي، مالك بن نبي، مشكلات الحضارة: شروط النهضة، ترجمة: عمر كامل مسقاوي، عبد الصبور شاهين، تقديم: مُحَمَّد همام، القاهرة، دار الكتاب المصري، ٢٠١٢م.